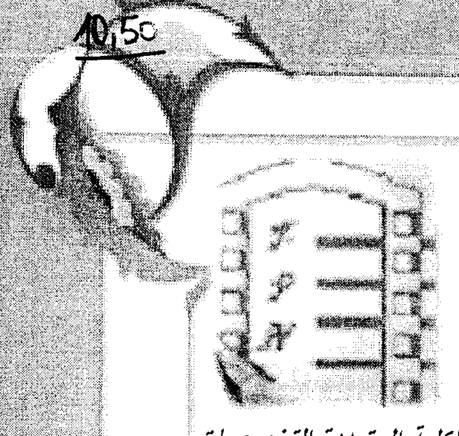
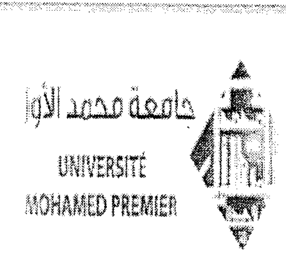




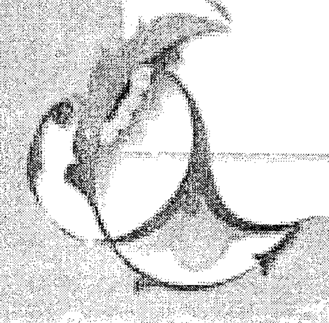
الكلية المتعددة التخصصات
الناظـــور

شعبة اللغة العربية وآدابها
الفصل السادس (لسانيات)

مجـــزوءة
السيميائيـــات

الدكتور : يوسف تغزاوي

الموسم الجامعي: 2017/2016



❖ محتوى المجزوءة:

- تعريف اللسانيات والاقتراب من مصطلحاتها ومفاهيمها الأساس.
- اللسانيات والسيميائيات والسيميولوجيا.
- الاتجاهات السيميائية وأشكال تصور المعنى.
- أليات التحليل السيميائي.
- السيميائية الأدبية / سيميائيات الشعر والسرد.
- سيميائيات خطاب الصورة والإشهار.
- تحليل نماذج خطابية مختلفة وعامة تحليلاً سيميائياً.

❖ بعض المصادر والمراجع:

× بالعربيـــــة:

- سعيد بنكراد، السيميائيات والتأويل، مدخل لسيميائيات شارل ساندرس بورس، المركز الثقافي العربي.
- امبرتو إيكو، التأويل بين السيميائيات من التفكيكية، ترجمة سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي 2000.
- سعيد بنكراد، سيميائيات الصورة الإشهارية، الإشهار والتمثلات الثقافية، إفريقيا الشرق، 2006.
- سعيد بنكراد. النص السردي نحو سيميائيات الإيديولوجيا.
- أنور المرتجي، سيميائيات النص الأدبي.

× بالفرنسيـــــة:

- Barthes Roland, Rhétoriques de l'image in communications 4, 1964.
- Barthes Roland, L'aventure sémiologique, Seuil, 1985.
- Eco, Umberto, la structure absente, éd, Mercure de France, Paris, 1972.
- Eco, Umberto, les limites de l'interprétation, éd, Grasset, Paris, 1990.
- Eco, Umberto, le signe, éd, Labor, 1988.
- Groupe U, traité du signe visuel pour une rhétorique de l'image, éd, Seuil, 1992.
- C.S Peirce : Ecrits sur le signe, éd, Deuil, 1978.

- مقدمة عامة:

في بداية القرن الماضي بشر عالم اللسانيات السويسري «**فردناند دوسوسير**» بميلاد علم جديد أطلق عليه اسم «**السيميولوجيا**»، ستكون مهمته، كما جاء في دروسه التي نشرت بعد وفاته (1916) هي «دراسة حياة العلامات داخل الحياة الاجتماعية، ولقد كانت الغاية المعلنة والضمنية للسيميولوجيا هي تزويدنا بمعرفة جديدة ستساعدنا، لا محالة، على فهم أفضل لمناطق هامة من الإنساني والاجتماعي ظلت مهملة لوجودها خارج دائرة التصنيفات المعرفية التقليدية، وفي نفس الفترة التاريخية تقريباً، كان الفيلسوف الأمريكي شارل «شارل سندرس بورس»، في الضفة الأخرى من المحيط الأطلسي، يدعو الناس إلى تبني رؤية جديدة في التعاطي مع الشأن الإنساني وفي صياغة تخومه وتحديد حجمه وقياس امتداداته فيما يحيط به، وقد أطلق على هذه الرؤية اسم «**السيميوطيقا**» (التي نتبنى هنا الاسم المعرب لها وهو السيميائيات).

وعلى الرغم من اختلاف التسميتين واختلاف المنطلقات الابستمولوجية، فإن السيميائيات ستشيع، عند المؤسسين معاً حالة وعي معرفي جديد لا حد لامتداداته، فقد تبنت نتائجها النظرية والتطبيقية علوم كثيرة كالأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا والتحليل النفسي والتاريخ، والخطاب الحقوقي وكل ما له صلة بالآداب والفنون البصرية وغيرها. بل لقد شكلت السيميائيات، منذ الخمسينات من القرن الماضي، في المجال الأدبي، تياراً فكرياً أثرى الممارسة النقدية وأمدها بأشكال جديدة لتصنيف الوقائع الأدبية وفهمها وتأويلها.

لقد فتحت السيميائيات أمام الباحثين، في مجالات متعددة، آفاقاً جديدة لتناول المنتوج الإنساني من زوايا نظر جديدة، بل يمكن القول، إن السيميائيات ساهمت بقدر كبير في تجديد الوعي النقدي من خلال إعادة النظر في طريقة التعاطي مع قضايا المعنى، ولقد قدمت في هذا المجال مقترحات هامة عملت على نقل القراءة النقدية من وضع الانطباع والانفعال العرضي الزائل والكلام الإنشائي الذي يقف عند الوصف المباشر للوقائع النصية، إلى التحليل المؤسس معرفياً وجمالياً. فالنصوص كيفما كانت مواد تعبيرها، يجب النظر إليها باعتبارها إجراء دلالياً لا تجميعاً لعلامات متنافرة.

والسيميائيات صريحة في هذا المجال، فهي تسلم بوحدة الظاهرة الدلالية، كيفما كانت لغتها وكيفما كان شكل تجليها. فلقد تشعبت الدراسات السيميائية وتنوعت وظهرت داخلها تيارات ذهبت بالتحليل في جميع الاتجاهات، ووسعت من دائرته ليشمل كل المناطق التي تغطي الوجود الإنساني بدءاً باللسان وانتهاء بكل مظاهر السلوك الإنساني: اللغة واللباس والعلاقات الاجتماعية والطقوس الاسطورية والدينية. فكان لابد من التمييز والفصل بين ما ينتمي حقاً إلى السيميائيات وبين ما يستعير منها بعض أدواتها فقط، وبين ما لا علاقة له بها على الإطلاق.

فالسيميائيات ليست تياراً واحداً منسجماً، وليست فكرة معزولة، كما أنها ليست نظرية جاهزة محددة من خلال مفاهيم موحدة، إنها على العكس من ذلك حالة وعي معرفي عُرف بامتداداته في حقول معرفية متعددة، فالسيميائيات في نهاية المطاف، وبكثير من التبسيط، ليست سوى تساؤلات تخص الطريقة التي ينتج بها الإنسان سلوكاته أي معانيه، وهي أيضاً الطريقة التي يستهلك بها هذه المعاني. فبالإمكان الحديث عن سيميائيات للمسرح وسيميائيات للصورة الفوتوغرافية وأخرى للإشهار، كما يمكن أن نتحدث عن سيميائيات «لليومي» وأخرى للخطاب السياسي وثالثة للسرد ورابعة للشعر، فالسيميائيات في جميع هذه الحالات هي بحث في المعنى لا من حيث أصوله وجوهره، بل من حيث انبثاقه عن عمليات التنصيص المتعددة، أي بحث في أصول السميوز (السيرورة التي تنتج وفقها الدلالات) وأنماط وجودها باعتبارها الوعاء الذي تصب فيه السلوكات الإنسانية.

وعلى الرغم من أن السيميائيات ارتبطت بنماذج عدة: اللسانيات والفلسفة والمنطق والأنثروبولوجيا والفينومينولوجيا، فإنها حافظت على كيان مستقل بخصائص تميزها عن هذه النماذج وتفصلها عنها. فلقد استطاع هذا النشاط المعرفي أن يخلق لنفسه موضوعاً للدرس وأن يحدد أساليب في التصور والتحليل.

المحور الأول: السيميائيات وموضوعها:

تحتل السيميائيات في المشهد الفكري المعاصر مكانة مميزة، فهي نشاط معرفي بالغ الخصوصية من حيث أصوله وامتداداته ومن حيث مردوديته وأساليبه التحليلية. إنها علم يستمد أصوله ومبادئه من مجموعة كبيرة من الحقول المعرفية كاللسانيات والفلسفة والمنطق، والتحليل النفسي والأنثروبولوجيا (ومن هذه الحقول استمدت السيميائيات أغلب مفاهيمها وطرق تحليلها)، كما أن موضوعه غير محدد في مجال بعينه، فالسيميائيات تهتم بكل مجالات الفعل الإنساني: إنها أداة لقراءة كل مظاهر السلوك الإنساني بدءاً من الانفعالات البسيطة ومروراً بالطقوس الاجتماعية وانتهاء بالأنساق الإيديولوجية الكبرى.

وعلى الرغم من أن صياغة حدودها النظرية وتحديد مجالاتها لم تبدأ إلا مع نهاية القرن 19 وبداية القرن العشرين، فإننا لا نعدم وجود أفكار سيميائية متناثرة في التراث الإنساني بشقيه الغربي والعربي. فقد حفلت كتب الأقدمين بإشارات تخص العلامة ومكوناتها وطرق إنتاجها وتلقيها في محاولة لفهم أسرار الدلالات التي ينتجها الإنسان في تفاعله مع محيطه، بل يمكن القول إن البدايات الأولى للسيميائيات جاءت استجابة للرغبة الملحة في الإمساك بوحدة التجربة عبر الكشف عن انسجامها الداخلي غير المرئي من خلال الوجه المتحقق. فما يمثل أمام الحواس شيء متنافر ومتداخل ولا نظام له ولا هوية، ووحدها القواعد الضمنية التي تتحكم في وجوده وتلقيه هي التي تمكن الذات المدركة من التعرف عليه.

فمنذ أن أحس الإنسان انفصاله عن الطبيعة وعن الكائنات الأخرى واستقام عوده وبدأ يبلور أدوات تواصلية جديدة تتجاوز الصراخ والهرولة والاستعمال العشوائي للجسد والإيماءات، بدأ السلوك السيميائي في الظهور، وتبلورت أشكال رمزية تستمد قيمتها التعبيرية من العرف والتواضع، وهي الاشكال التي سينظر إليها فيما بعد باعتبارها العلاقة التوسطية بين الإنسان وعالمه الخارجي (كاسيرر) وفلسفة الأشكال الرمزية.

وليس غريباً أن تركز الأعمال الفلسفية الكبرى اهتمامها على دراسة العلامة باعتبارها الأداة الأولى التي قادت الإنسان إلى الانفصال عن طبيعة موحشة ليلج عالما ثقافياً حيث يستأنس

ويكتشف طاقاته التعبيرية الجديدة. بل يمكن القول إن «إن فلسفة اللغة، من الرواقيين إلى **كاسيرر**، ومن **القروسطيين** إلى فيكو ومن القديس **أوغستين إلى فتغنشتاين**، لم تكف عن مساءلة أنساق العلامات، وبذلك تكون هذه الفلسفات قد طرحت بشكل جذري قضية السيميائيات»[1].

ولهذا لا تتحرج بعض التيارات السيميائية في الإعلان عن انتمائها إلى تصورات فلسفية بعينها، ولا يعوزها في ذلك دليل: فما دام موضوع السيميائيات الأول والأساس هو المعنى وأشكال وجوده، فإننا لا يمكن أن نتجاهل مقترحات الفلسفة في هذا المجال. ويكفي أن نشير في هذا الإطار إلى أن بعض التصورات السيميائية (مدرسة باريس) لا يمكن فهم إجراءاتها التحليلية ولا منطلقاتها النظرية دون التعرف على المبادئ الفلسفية التي تحكم تصورها للمعنى[2].

وذلك أيضاً وضع السيميائيات عند الفيلسوف والسيميائي الأمريكي «شارل سندرس بورس»، فالمنطق في معناه العام، ليس سوى اسم آخر للسيميائيات. ذلك العلم الضروري والشكلي للعلامات[3]. بل هناك من ذهب إلى أبعد من ذلك ورأى في فلسفة «**كانط**» تبشيراً بسيميائيات قائمة الذات، فالتمييز الذي يقيمه «**كانط**» بين الأحكام التحليلية والأحكام التركيبية يتضمن نظرة سيميائية، كما أن كتابه «الأنثروبولوجيا» يحتوي على نقاش خاص بنظرية العلامات، أما كتابه «المنطق» فيمكن قراءته اعتماداً على مفاهيم من طبيعة سيميائية[4].

ورغم أهمية هذه الأصول ودورها في تحديد الهوية المعرفية للسيميائيات، فإننا سنهتم بموضوعها وحدودها النظرية ومبادئها التحليلية أكثر من اهتمامنا بأصولها الفلسفية وجذورها التاريخية.

إن السيميائيات لا تنفرد بموضوع خاص لها، فهي تهتم بكل ما ينتمي إلى التجربة الإنسانية العادية شريطة أن تكون هذه الموضوعات جزءاً من سيرورة دلالية. فالموضوعات المعزولة، أي تلك الموجودة خارج نسيج السميوز، لا يمكن أن تشكل منطلقاً لفهم الذات الإنسانية أو قول شيء عنها. فليس بمقدورنا أن نتحدث عن سلوك سيميائي إلا إذا نظرنا إلى الفعل خارج تجليه المباشر. فما

---

1 - Umberto Eco, Sémiotique et philosophie du langage, éd PUF, 1988, p : 10.

2 - AJ. Greimas : Sémantique structurale, Ed Larousse, 1961, p :

3 - Peirce : écrits sur le signe, éd seuil, 1978, p : 120.

4 - Umberto Eco, Kant et L'Ornithorinque, éd. Grasset, 1997, p : 70.

يصدر عن الإنسان لا ينظر إليه في حرفيته، بل يدرك باعتباره حالة إنسانية مندرجة ضمن تسنين ثقافي هو حصيلة لوجود مجتمع ووجود المجتمع ذاته رهين بوجود تجارة للعلامات، فبفضل العلامات استطاع الإنسان أن يتخلص من الإدراك الخام، وأن يتخلص من التجربة الصافية وينفلت من ربقة الزمان والمكان[5].

إن كل مظاهر الوجود اليومي للإنسان تشكل موضوعاً للسيميائيات، وبعبارة أخرى فإن كل ما تضعه الثقافة بين أيدينا هو في الأصل والاشتغال علامات تخبر عن هذه الثقافة وتكشف عن هويتها، فالضحك والبكاء والفرح واللباس وطريقة استقبال الضيوف وإشارات المرور والطقوس الاجتماعية والأشياء التي نتداولها فيما بيننا، وكذلك النصوص الأدبية والأعمال الفنية، كلها علامات نستند إليها في التواصل مع محيطنا، فكل لغة من هذه اللغات تحتاج إلى تقعيد، أي تحتاج إلى الكشف عن القواعد التي تحكم طريقتها في إنتاج معانيها، مستندة في ذلك، وفي الكثير من الحالات إلى ما تقترحه العلوم الأخرى من مفاهيم ورؤى.

فبالإضافة إلى دراستها للنسق اللساني الذي يعد أهم الأنساق وأرقاها، فإن السيميائيات وسعت من دائرة اهتماماتها لتجعل من كل الأنساق التواصلية التي يستعين بها الإنسان في خلق حوار مع الآخر موضوعاً لدراستها، فجل التصنيفات الخاصة بالأنساق السيميائية لا تكتفي بإحصاء العلامات المشتقة من اللسان، كما لا تكتفي برصد الأنساق البصرية التي خلقت تراكماً هاماً من الناحيتين النظرية والتطبيقية (الصورة في المقام الأول)، بل تدرج ضمن حقل دراستها مجمل الصيغ التعبيرية التي يستعملها الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر في حواره مع ذاته ومع الآخر، كالشم واللمس والسمع والذوق، فالحواس تنتج صيغاً تعبيرية تتمتع بوضع إبلاغي خاص ونظر إليها دائما باعتبارها دعامة أساسية في التواصل البيإنساني.

ومن هنا كان التركيز في السيميائيات على طبيعة التدليل لا على المادة التي تشكل سنداً للدلالة، فكل شيء يمكن أن يعزل وينظر إليه باعتباره كياناً مستقلاً بذاته ويملك سياقاته الخاصة، وقادراً على إنتاج معانيه استناداً إلى عناصره الذاتية، وهذا أمر بالغ الوضوح، فالسميوز من حيث الطبيعة والجوهر واحدة، إلا أنها، في الاشتغال والتحقق، تختلف باختلاف الوقائع النصية.

---

5 - Umberto Eco, le signe, éd. Labor, 1984, p :151.

فمكونات كل واقعة تقود إلى تحديد نوعية السميوز ونوعية اشتغالها. فللسرد قواعده وللشعر قواعده، كما أن للمسرح والسينما والصورة قواعد إليها تستند من أجل إنتاج دلالاتها.

فهذه التصنيفات المتنوعة لا تعود إلى طبيعة المعاني التي تنتجها الأشكال التعبيرية المختلفة، إنها المنتوج الذي تفرزه الإكراهات التي يفرضها نمط بناء كل شكل تعبيري على حده، فالتميز والاستقلالية آتيان من السيرورة الإنتاجية لا من جوهر الدلالات. فالسيميائيات في جميع هذه الحالات هي بحث في المعنى لا من حيث أصوله وجوهره، بل من حيث انبثاقه عن عمليات بناء نصوص شتى، أي بحث في أصول السميوز وأنماط وجودها.

وربما هذا ما يبرر التميز بين سيميائيات عامة من طبيعة فلسفية، تكتفي بطرح التصورات العامة التي تمكننا من المقارنة بين كل الأنساق المنتجة للدلالة، وبين سيميائيات خاصة تهتم بالوقائع المخصوصة، فلكل لغة سيميائيات تتكفل بصياغة قواعدها الخاصة. فهذه اللغات تحتكم إلى «نحو» يحدد لها نمط وجودها ونمط اشتغالها. والمقصود بالنحو في جميع هذه الحالات هو مجموعة من القواعد الخاصة باشتغال كل نسق على حدة، وهي قواعد تتضمن في آن واحد ما يعود إلى التركيب وما يعود إلى الدلالة. فلا يمكن للصورة مثلاً أن تنتج دلالاتها بنفس الطريقة التي ينتج بها السرد دلالته. إن الحقل الذي تنتمي إليه الوقائع المدروسة، هو الذي يفرض سلطته وإرغاماته منتجاً بذلك مفاهيمه وأدواته الإجرائية الخاصة[6]، استناداً إلى هذا، فإن الموضوع الرئيس للسيميائيات هو السيرورة المؤدية إلى إنتاج الدلالة، أي ما يطلق عليه في الاصطلاح السيميائي «**السميوز Sémiosis**» والسميوز في التصور الدلالي الغربي هي الفعل المؤدي إلى إنتاج الدلالات وتداولها، أي سيرورة يشتغل من خلالها شيء ما باعتباره علامة، وهذا التصور الذي يحيل على السميوز (أو الوظيفة السيميائية في اصطلاح «**لويس هالمسليف**») باعتبارها بداية وغاية لكل فعل سيميائي يجد أصوله الأولى في تعاليم المؤسسين الأولين «**سوسير**» و«**بورس**»، فكلاهما نظر إلى الدلالة باعتبارها سيرورة في الوجود والاشتغال والتداول، فهي لا يمكن أن تكون معطى سابقاً أو لاحقاً للفعل الإنساني، إنها الفعل ذاته. فكل فعل ينتج، لحظة تحققه، سلسلة من القيم الدلالية تستند، في وجودها، إلى العرف الاجتماعي وتواضع الاستعمال، ذلك أن التسنين الثقافي هو وحده

6 - Umberto Eco, Sémiotique et philosophie du langage, éd PUF, 1988, p : 10.

الذي يسمح بفهمها واستيعاب أبعادها المختلفة. وهذا الطابع يجد مبرره الأساس في طبيعة الفعل ذاته، فكل فعل هو سيرورة مركبة ولا يمكن أن يكون كلية مكتفية بذاتها.

وعليه فأن تكون السميوز نسيجاً من العلامات، فهذا معناه أن ما يحدد هويتها ليس مادة أصلية وليس عناصر معزولة بل مفهوم العلاقة ذاته. فالدال باعتباره أداة التعرف الأولى ينتج مدلولاً وفق علاقة مبنية على ترابط اعتباطي، وهذه العلاقة هي ما يحدد فعل إنتاج المعاني وتداوله. فالوظيفة الأصلية للعلامة هي وظيفة اختلافية منبثقة عن علاقة وليست حصيلة لمادة دالة بذاتها.

وعلى هذا الأساس، فإن المعنى ليس محايثاً للشيء ولا سابقاً عليه، بل هو حصيلة ما تضيفه الممارسة الإنسانية إلى الوجود المادي الذي يميز الأشياء، فالعلامة كما يقول «**إيكو**» تولد كلما استعمل الإنسان شيئاً محل شيء آخر، والدلالة استناداً إلى ذلك، هي حصيلة العلاقات الممكنة بين الشيء الممثل وأداة التمثيل وما يبرر كل الحالات الممكنة الرابطة بين العناصر المكونة للسلوك السيميائي. فالعلامة عند «**سوسير**» كما هي عند «**بورس**» حصيلة لعلاقة بين حدود تعود في أصلها إلى محاولة استيعاب المعطى التجريبي ونقله إل عالم المفهمة التي يصوغ حدودها اللسان الطبيعي.

وهذا التصور ليس جديداً، فقد ميز كل الذين اشتغلوا باللغة – شرقاً وغرباً – بين الروابط التوسطية، بين ما تعطيه الطبيعة (أو البيولوجيا) وبين الأشكال الثقافية المحددة للحياة الإنسانية. فأرسطو يحدد عناصر كل حوار في ثلاثة حدود: كلام وأشياء وأفكار. فالأشياء هي ما تراه حواسنا وما تدركه عقولنا، أما الأفكار فهي أداتنا لمعرفة الأشياء وأما الكلام فهو الأصوات المتمفصلة في وحدات، وهي ما يخبر عن الأفكار، ولا يمكن أن تشتغل هذه العناصر مجتمعة دون أن يكون هناك رابط يجعل منها كياناً قادراً على إنتاج دلالة تخص علاقتنا بالكون الذي يحيط بنا، إن هذا الرابط هو ما نطلق عليه سيرورة التدليل (السميوز) التي تجعل من هذه العناصر علامة مكتفية بذاتها، «ذلك أن الألفاظ دالة على المعاني بتواطؤ لا بالطبع»[7]. وليس بعيداً عن هذا التصور ما نصادفه في البحث اللغوي العربي، فقد شاع عندهم أن الأشياء لها وجود في العيان ووجود في الأذهان ووجود في اللسان[8].

7- ابن رشد، تلخيص كتاب العبارة لأرسطو، حققه الدكتور محمود قاسم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1981، ص: 57.

8- الغزالي، معيار المعلم في المنطق، شرحه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1990، ص: 47.

فالأول دال على المرجع والثاني يشير إلى المدلول أما الثالث فهو ما نطلق عليه الدال. من هنا، فإن السيرورة الدلالية تستند إلى علاقات تجمع بين عنصرين على الأقل. فهي «كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم معناه للعلم بوضعه»[9]، أو هي «كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول»[10]، وعلى هذا الأساس فإن «معنى اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم، ارتسم في النفس معنى، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلما أورده الحس على النفس التفتت إلى معناه»[11]. والارتسام هو اشتقاق صورة من موضوع غير محدد، ويكون هذا الاشتقاق نتيجة سيرورة تقليصية تقصي العناصر الحشوية لتنتج قسماً. والقسم ليس معطاً خاماً، بل هو بناء معقد يقوم به التسنين وتختزنه الذاكرة. «فالعلامة اللسانية لا تربط بين اسم وشيء، بل تربط بين صورة سمعية وتصور ذهني» (سوسير) فالحصول على مفهوم «شجرة» يستدعي التخلص من كل العناصر الخاصة بهذه الشجرة أو تلك. فالثمار ولون الأوراق والحجم لا تشكل عناصر ملائمة لاستخراج مدلول لأنها خاصة بشجرة بعينها، في حين أن القول بأن الشجرة نبات كبير له جذور ممتدة في الأرض وأغصان عالية في السماء، إشارة إلى عناصر قادرة على خلق القسم الذي يحتوي على كل الاشجار الممكنة.

وتوضح كل السياقات السابقة أن الألفاظ دالة على المعاني لا الأشياء. فالعالم الخارجي لا يتسرب إلى الذهن إلا باعتباره ما يستوجب النقل إلى اللسان. فغيابه عن التعريف الذي يعطى للعلامة لا يعني نفياً لوجوده، ولكنه يحوله إلى مفاهيم «تحل محله» بتعبير «بورس».

إن الأمر، في جميع الحالات، يتعلق ببناء حقل إدراكي يقود إلى الفهم والتجريد (إيكو)، وفي تصور «بورس» فإن كل تعرف على ما يوجد خارج الذات المدركة لا يمكن أن يكون سوى سيرورة افتراضية[12]. فهذه السيرورة تربط بين الموضوع المدرك ومجمل الترسيمات الثقافية السابقة. فنحن

9- محمد غاليم، المعنى والتوافق، مبادئ في تأصيل البحث الدلالي العربي، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، 1999، ص: 27.

10- الجرجاني، كتاب التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، 1992، ص: 139.

11- ابن سينا، الشفاء، العبارة، ص: 4، محمد غاليم، مرجع سابق، ص: 29.

12- Abduction (الافتراض) بورس يميز بين القياس والاستنباط والافتراض، و"الافتراض" في الجهاز المفهومي الذي يقترحه بورس، لا ينتج معرفة مع كل مستلزماتها الدلالية: «إنه منهجية للخروج بتكهن عام دون وجود ضمانة موضوعية على أنه سيصدق على حالة خاصة أو حالة اعتيادية. إن ما يبرر هذا التكهن هو أنه يشكل الأمل الوحيد في تنظيم سلوكنا المستقبلي

نتعرف على ما يوجد خارجنا ونمنحه اسماً وصفة استناداً إلى دروس الثقافة، فهي التي منحت هذا الموضوع موقعاً مجرداً داخل الذاكرة اللسانية، فلا يمكن للنسخة في ذاتها أن تكون سنداً لواقعة إبلاغية إن هي لم تكن أحد التحققات الممكنة للنموذج. انطلاقاً من هذا المعطى، لا ينظر الإدراك إلى النسخة إلا باعتبارها السبيل الذي يقود من جديد إلى إعادة بناء النموذج، وإذا غاب النموذج معه كل إمكانيات فهم العالم واستيعاب صوره المتعددة.

وهذا ما تؤكده التجربة الإدراكية العادية، فإذا صادف أن لاحظت ليلا «وأنا أسير في زقاق مظلم وجود شيء غامض وتساءلت: ما هذا؟ (وكان بإمكاني أيضاً أن أقول "على ماذا يدل هذا الشيء؟" فالاستعمال اللساني هنا يشير إلى هواجس فلسفية) سأركز حينها اهتمامي: أنسق بين المميزات، أحاول استحضار بعض الخطاطات التي توفرها لي التجارب السابقة (أي أضع أمام النموذج الدلالي مجموعة من المميزات الغامضة)، وأشكل حقلاً إدراكياً مسكناً، لقد فهمت الآن: إن الأمر يتعلق بقطة، فلو كان الأمر يتعلق بحيوان غريب لم يسبق لي أن رأيته (وتجهله الثقافة التي كبرت في أحضانها) فإنني لن أتعرف عليه، قد أكوّن عنه انطباعات غير دقيقة، قد تتطابق مع تسمية خاطئة»[13].

وفي هذه الحالة فإن إدراك الشيء وتبين معالمه يترادفان مع التسمية، والتسمية هي المدخل الرئيس إلى نقل العالم الخارجي من وضعه الأصلي داخل طبيعة غير محددة المعالم، إلى دائرة المفاهيم المجردة التي تمنحه موقعاً[14] داخل اللسان وداخل الذاكرة الإنسانية، وهذه الذاكرة هي وحدها التي ستقود إلى إنتاج السلوك السيميائي وتقعيده. فاللغة هي التي تمدنا بكل ما نعرفه عن العالم الخارجي. إن الذاكرة الإنسانية هي، في المقام الأول، ذاكرة لسانية.

من هنا يمكن النظر إلى السلوك السيميائي باعتباره حالة ثقافية تعد نقيضاً لكل معطى، طبيعياً كان أم بيولوجياً. فالعين مثلاً تبصر وستظل تبصر إلى ما لا نهاية، لكنها لن تنتج سلوكاً رمزياً

تنظيماً عقلانياً» إن مهمته هي أن يقوم فقط بقياس حالة غير معروفة على ما تعرفه الذات المؤولة بشكل سابق فـ «السيرورة الافتراضية تقتضي التعامل مع التجربة التي أواجهها انطلاقاً من معرفة سابقة، ويتعلق الأمر بالتطبيق الميكانيكي لحالة خاصة على مقولة سابقة». Peirce : Ecrits sur le signe, p : 188.

13 - Umberto Eco, le signe, p : 176.

14 - A Kibédi Varga, Discours, récit, image, ed Pierce Marda, 1989, p :9.

أي سيميائياً. أما عندما تنتج حركة ويدركها الناس على أنها «غمز» (والغمز هو الإشارة بالعين والحاجب والجفن كما جاء في لسان العرب)، فإنها ستنزاح عن الفعل البيولوجي لكي تدخل دائرة الثقافي المسنن اجتماعياً وحضارياً. فلا علاقة للغمز بالفعل البيولوجي إلا من حيث السند المادي، والدلالة كما هو معروف لا تكترث للمادة الحاملة لها، لذا فإن ما يجعل من هذه الحركة سلوكاً سيميائياً هو التسنين الثقافي الذي ينظر إليها باعتبارها فعلاً رمزياً.

وعلى هذا الأساس، لا يمكن أبداً أن نتصور حدوداً للحياة خارج المضامين التي تحيل عليها اللغات الاجتماعية وعلى رأسها اللسان الطبيعي. فالكلمات مثلاً، كما يقول «إيكو» لا تعين شيئاً في العالم الخارجي، لا يحضر في التجربة الإنسانية من خلال أبعاده الملموسة، بل هو موجود من خلال إحالاته الثقافية. وهذا ما دفع الكثيرين إلى إعادة النظر في مفاهيم سادت لفترة طويلة من قبيل «الواقعية» و«الصدق» و«الانعكاس» و«الحقيقة»، فهذه المفاهيم لم تعد لها قيمة تذكر في فهم الوقائع والكشف عن مخزونها الدلالي.

ألا يمكن القول إذن، استناداً إلى هذا التصور، إن السيميائيات هي في المقام الأول سيرورة لتحويل العالم من الحالة السديمية والأحادية وانعدام الشكل إلى ما يحدد الأشكال المختلفة للإدراك؟ وبعبارة أخرى، ألا يمكن أن تكون السيميائيات، في نهاية التحليل، شكلنة للعالم؟ إن كل التصورات باختلاف منطلقاتها تتفق على هذا التحديد. فالشكلنة، في البدء وفي النهاية، هي تحويل المتصل واللاعضوي واللا متيفصل والعديم الشكل إلى موضوعات ثقافية تستلزم النظر إليها باعتبارها عصارة الفعل الإنساني وآثاره فيما يحيط بنا. فالتعابير التي نصادفها مراراً في أدبيات السيميائيات مثل «إعطاء معنى» أو «توليد معنى» أو «إنتاج الدلالات وتداولها»، تشير إلى جوهر السيرورة السيميائية وأشكال تجلياتها. فالمتصل (Continuum) مادة عمياء بكماء لا تدل، ولا تحيل على أي شيء سوى ذاتها. والمفصلة وحدها هي التي تقود إلى إنتاج الوحدات الدلالية، أي ما يخبر عن المادة ويجعلها قابلة للإبلاغ.

- وبناء عليه، فإن السيرورة الدلالية التي تقود إلى الكشف عن المعاني وأنماط وجودها من خلال مواد تعبيرية متنوعة هي ما يشكل الموضوع الفعلي والحقيقي للسيميائيات. فكلمة «شجرة» لا تدل لأن هناك طاقة معنوية حدسية مودعة بشكل قبلي في الكلمة أو في الشيء الذي تحيل عليه،

إن هذه الكلمة قادرة على إنتاج معانيها من خلال سلسلة من العمليات التي لا تدركها العين المحسوسة، وهذه العمليات هي ما يشكل كل سيرورة دلالية: فـ «الشجرة» هي مجموعة من الأصوات المنظمة وفق بناء عرفي، وهذه الأصوات تحيل بدورها على صورة ذهنية أو مفهوم خاص بالشجرة، ويعد هذا المفهوم ثالثا سيرورة تقليصية تهم العناصر المحددة لهوية الشيء في العالم الخارجي، ذلك أن الشجرة لا تدل على كيان مخصوص: هذه الشجرة في هذا المكان وهذا الزمان بالذات وليس غيرهما، بل تدل على نموذج عام يحتوي كل النسخ الممكنة، وهذا ما يجعل من إمكانية التواصل أمراً وارداً.

إن هذا الترابط الجدلي بين أداة التمثيل والموضوع الذي يحضر في العلامة من خلال وجهه المفهومي يستمد قوته من طبيعته الاعتباطية، وتعد الاعتباطية في سياقنا هذا، قانوناً قبل أن تكون فوضى أو تسيباً. فالذات المتكلمة ليست حرة في اختيارها للدوال من أجل التمثيل لعالم خارجي لا يمكن أن يعقل إلا من خلال العلامات، ومن زاوية نظر سيميائية، بإمكاننا استبدال مفهوم «الاعتباطية» بمفهوم آخر هو «التسنين الثقافي» فما دام كل ما يأتي من الثقافة معرضاً للاندثار والتلاشي وسيطويه النسيان لا محالة، فإن المضامين التي تنتجها الثقافة هي مضامين عرضية لأنها وليدة توافق لا حصيلة لمعرفة محايثة مصدرها عالم آخر غير عالمنا.

وهذه السيرورة ليست خاصة بالكلمات فقط، فاشتغال الإيماءات والطقوس وموضوعات العالم الخارجي يخضع لنفس السيرورة ويتبع نفس القواعد، فهذه الكيانات لا تدل من تلقاء نفسها لأنها تختزن داخلها معاني مسبقة وموجودة بشكل سابق على ظهور السلوك الإنساني المتمفصل في وحدات دالة. إنها دالة في حدود وجود ثقافة تسند مجمل دلالاتها التقريرية والإيحائية على حد سواء، وبعبارة أخرى إنها دالة في حدود قدرتنا على استحضار الحقل الثقافي الذي نسند إليه من أجل الحكم على الظواهر أو تأويل الوقائع أو فهم القيم وإدراكها.

إن انزياح الأشياء والإيماءات عن وضعها الأصلي (المادي) ومعانقتها لعالم لا ينتهي من الدلالات مثال على هذه السيرورة وتحديد لاشتغالها، فما يصدر عن اليد والرأس والحاجب والمنكبين والأرجل، وما يقوله الجسد وهو يتهادى مزهوا بمفاتنه، لا يعود إلى «نوعية اللحم» الذي يشكل مادة لهذه السلوكات، بل الأمر مرتبط بالتسنينات الثقافية المسبقة التي تجعل من الجسد

لغة لا تقل تعبيرية عن وحدات اللسان الطبيعي، صحيح أن «الإيمائية قد يكون لها عمق كوني. فالأمر يتعلق بتحريك الإنسان لأعضائه ضمن الأبعاد الثلاثة للفضاء من أجل الإحالة على عواطف وأوامر وسيرورات وأفكار، وصحيح أيضاً أن الجسد هو ذاته في كل مكان ويخضع باستمرار لنفس الإكراهات الفيزيقية، إلا أن الأطراف المتحركة داخل هذا الجسد والإيماءات المتولدة عنها وكذا سجل الدلالات التي تستنبط منها ليست كونية، وتختلف من مجتمع إلى آخر، فخلافاً لما نعتقده أحياناً، سيكون من الصعب على ياباني أن يفهم السجل الإيمائي الصادر عن جسد فرنسي»[15]، وفي هذه الحالة أيضاً يحق لنا أن نتحدث عن السلوك السيميائي المتمفصل في حركة سيميوزية لها قواعدها ومنطقها، فكل ملفوظ إيمائي (والملفوظ سلسلة من الإيماءات المنتظمة داخل نسق خاص ومنتج لدلالة خاصة) ينتج معانيه الخاصة به، وأي تغيير يلحق بهذا النظام سيقود إلى تغيير في معاني الملفوظ، ولهذا السبب نظر الكثيرون إلى الدلالة باعتبارها وحدات ثقافية منتظمة وفق تقابلات لا يمكن أن تدرك إلا من خلال استحضار سياق بعينه. «فالمعنى لا يمكن أن يصبح مرئياً إلا في علاقته بالنسق المولد له»[16].

إن ارتكاز التدليل على شبكة مركبة من العلامات معناه أن ما يحدد هويته ليس مادة أصلية مكتفية بذاتها، وليس عناصر معزولة عن بعضها البعض، بل مفهوم العلاقة ذاته. فالدال يحيل على المدلول وفق علاقة عرفية (اعتباطية) وتقوم هذه العلاقة، من خلال اعتباطيتها تلك، بإنتاج المعاني وتداولها وفق قواعد خاصة. فالوظيفة الأصلية للعلامة هي وظيفة اختلافية، إنها نتاج علاقة وليست حصيلة لمادة دالة بذاتها، إلا أن العلامة ذاتها في انفصال عن وحدات أكبر لا يمكن أن تكون منطلقاً لدراسة أي شيء، ولهذا السبب «لا يمكن أبداً أن يكون هناك تواصل استناداً إلى علامات معزولة، وحتى في الحالة التي نستعمل فيها علامة معزولة - كلمة، إشارة طرقية، إيماءة يدوية – فإننا نستند إلى سياق. إن العلامات تنتظم داخل أكوان السميوز في ملفوظات وإثباتات وأوامر وتساؤلات، وتنتظم الملفوظات في نصوص أي في خطاب، ويمكن التأكيد حينها أنْ لا وجود لسيميائيات للعلامة دون سيميائيات للخطاب، إن نظرية للعلامة كوحدة معزولة ستكون عاجزة

15 - Jean Marie Klinkenberg, précis de sémiotique générale ,éd de Boeck Université, 1996, p : 38.

16 - Eliseo Veron, sémiosis de l'idiologie et du pouvoir, in communications 28, 1978, p : 12.

على شرح الاستعمال الجمالي للعلامات، ولهذا فإن سيميائيات للفن يجب أن تكون بالضرورة سيميائيات للخطاب والنص»[17].

والسياق في هذه الحالة، وفي جميع الحالات أيضاً، هو إشارة إلى مفهوم العلاقة ذاته، ولقد أشرنا أعلاه إلى أن مفهوم الدلالة ذاته لا يمكن أن يتأسس باعتباره الإوالية التي تمنح للسلوك الإنساني معنى إلا استناداً إلى وجود رابط، أي وجود علاقة تجعل من الغياب فعلاً للحضور، فالنفي ليس إلغاء لشيء آخر، بل هو تأكيد لحضور شيء ما ليس بادياً من خلال الطرف المتحقق، فالانطلاق من الخير لإثبات الشر ليس نفياً للخير بقدر ما هو تأكيد لوجود شبكة علائقية يستند إليها الخطاب من أجل تنويع سياقاته، أي إنتاج مضامينه المتعددة.

وعلى هذا الأساس يجب النظر إلى التدليل باعتباره شبكة كبيرة من العلاقات، وتشكل هذه الشبكة، في ذات الوقت، سلسلة من الإكراهات المفروضة على المعنى، فهي ما يحدد شكل وجوده وطرق انتشاره وربما نمط استهلاكه أيضاً، وكل محاولة لتحديد حجم المعنى وسمكه يجب أن تمر بالضرورة عبر إعادة بناء هذه الشبكة العلائقية (وكل قراءة هي في واقع الأمر محاولة لإعادة بناء النص من خلال إعادة بناء قصديته) وفق سياقات ليست مرئية من خلال التجلي المباشر للنص.

من هنا فإن المعنى، باعتباره شبكة علائقية، يعد الأساس الذي ينبني عليه «نسق العلامات» ولن تكون السميوز، تبعاً لذلك، سوى معنًى منتشر يفترض في الإجراء التحليلي أن يقوم بإعادة بناء منطقه الداخلي (لنتصور حالة نص يتطور في اتجاهات متعددة ويقدم مع ذلك إمكانية وصفه وتحديد تخومه).

وتلك هي خاتمة رحلتنا مع موضوع السيميائيات ومضمونها، إن السيميائيات ليست علماً للعلامات، إنها دراسة للتمفصلات الممكنة للمعنى، فالسميوز لا يمكن أن تكون تدبير الشأن خاصة بعلامة مفردة، ولا علماً لعلامات معزولة، إن السيميائيات هي طريقة في رصد المعنى وتحديد بؤره ومظانه، إنها أيضاً طريقة في الكشف عن حالات تَمَنُّعِهِ وَدَلَالِهِ وغنجه، ولهذا فالسميوز ليست تعيناً لشيء سابق في الوجود ولا رصداً لمعنى واحد ووحيد، إنها على العكس من ذلك إنتاج، والإنتاج

17 - Umberto Eco : le signe, p : 25.

معناه الخروج من الدائرة الضيقة للوصف «الموضوعي» إلى ما يحيل على التأويل باعتباره سلسلة من الإحالات المتتالية الخالقة لسياقاتها الخاصة.

إن السيميوز مطاردة للمعنى لا ترحم، فبقدر ما يتمنع المعنى ويتدلل ويزداد غنجه، بقدر ما تتشعب مسارات السميوز وتتعقد شبكتها وتكبر لذتها ويكبر حجم التأويل ويزداد كثافة وتماسكاً ويؤدي إلى «انزلاقات دلالية لا حصر لها ولا عد» بتعبير «**أمبرتو إيكو**»، وعلى العكس من ذلك، فإن الفائض في المعنى يحول السميوز إلى لعبة قواعدها معروفة منذ البداية، ففي هذه الحالة يكون المعنى واجهة مفتوحة بلا خبايا ولا أسرار، وهذا ما يشكل صلب القضايا الخاصة بالدلالة وسبل الكشف عنها. لقد كانت خلاصتنا في هذا المجال أن السيميائيات هي نظرية خاصة بالمعنى وليست مجرد رصد لعلامات معزولة، ولهذا فإن السيميائيات يجب أن تقودنا في كل عملية تحليل إلى إنتاج معرفة، لا مجرد الوقوف عند تحديد مكونات الواقعة المدروسة ورصد تقويماتها الممكنة.

المحور الثاني: «سوسير» السيميولوجيا: علم للعلامات:

يعتبر «**سوسير**» (1871- 1913) في التقليد الأوربي، أول من بشر بعلم جديد سيأخذ على عاتقه دراسة حياة العلامات داخل الحياة الاجتماعية من خلال الكشف عن قوانين جديدة تمكننا من تحليل منطقة هامة من «الإنساني والاجتماعي» عبر إعادة صياغة حدود هذه الأنساق وشكلنتها، فاللغة باعتبارها نشاطاً إنسانياً عاماً تتجاوز في كيانها حدود اللسان الذي لا يشتغل داخلها سوى وسيلة ضمن وسائل أخرى لا تقل أهمية عنه (الإشارات- الطقوس- الرموز- الأمارات...)، ولن يكون بمقدورنا، والحالة هذه، قصر التواصل على اللسان وحده، فذلك يعني تجاهل وإهمال أنساق أخرى لها دور رئيس في إنتاج المضامين الدلالية وإبلاغها. فاللسان واقعة تتمتع بوضع خاص، فهو أرقى هذه الأنساق وأكثرها أهمية، بل يمكن القول إن اللسان هو الأداة الوحيدة التي عبرها نعقل الكون ونحوله من مجرد «معطيات حسية بلا نظام» إلى كون يُختزل من خلال كينونات أخرى هي المفاهيم.

ولاستيعاب هذا المعطى العام يكفي أن نستحضر الروابط الممكنة بين الأنساق وموقعها من بعضها البعض لكي ندرك أهمية اللسان ودوره الرئيس في التواصل وتنظيم التجربة وكذا دوره في التصنيف وإنتاج الدلالات وتنويعها. فالأنساق المكونة للغات الإنسانية ترتبط فيما بينها بعلاقات بالغة التنوع، حدد بعضها «**بنفنيست**» في ثلاث:

* **علاقة قائمة على وجود تناظر بين نسقين أو أكثر**؛ ويقدم «**بنفنيست**» في هذا المجال مثال العلاقة التناظرية الموجودة بين الفكر السكولائي والعمارة القوطية، وكذلك التناظر الموجود بين الكتابة الصينية وطقوس المجتمع الصيني.

* **أما العلاقة الثانية فهي من طبيعة توليدية**: وفي هذا المجال يمكن استحضار حالة الأنساق الفرعية المحلية التي يستعملها التواصل الحربي أو التجسسي (حالة المورس) أو «أبجدية براي» الخاصة بالمكفوفين، فهذه الأبجدية مثلاً مشتقة أصلاً من أبجدية اللسان واستناداً إليها تبني قواعدها وتركيبها.

* **أما العلاقة الثالثة، وهي أهم هذه العلاقات، فهي العلاقة التأويلية**: فهناك أنساق تؤول اعتماداً على نسق آخر، وهذا معناه أن نسقاً ما يصبح أداة لتأويل الأنساق الأخرى، أي يقوم

بوصفها وتحديد نمط اشتغالها ومكوناتها، وفي هذا المجال فإن اللسان يعتبر هو مؤول كل الأنساق فمن خلاله نتعرف على مكونات الأنساق الأخرى، فهو أداتنا في فهم دلالات الإيماءات وشرح معاني الصورة واللوحة والرقص...[18]

وتشير سلسلة العلاقات هذه من جهة إلى وجود لغات أخرى غير اللسان لها منطقاً وتركيبها وطرقها في إنتاج الدلالات، وتشير من جهة ثانية إلى اقتصار هذه اللغات على اشتقاق لغة ثانية تشرح نمط اشتغالها، وهذا ما يدعو إلى ضرورة خلق علم يقوم من جهة، بتحليل أنساق ليست بالضرورة من طبيعة لسانية، ويقوم من جهة ثانية، بتوحيد هذه الأنساق ومقاربتها كأشكال دلالية وإبلاغية يحكمها قاسم مشترك واحد هو انضواؤها ضمن سيرورة التدليل وأنماطه المتعددة.

إلا أن هذه الأنساق تتميز بالتنافر والتعدد والتغير والاختلاف من حالة تلفظ إلى أخرى، وهي لذلك لا يمكن أن تدرك وأن تدرس استناداً إلى خصائصها الذاتية، فهي في حاجة إلى نسق يتميز بالاستقلالية والانسجام، ولن يكون هذا النسق سوى اللسان، فاللسان هو أداة الوصف والتصنيف، بل هو الأداة الخالقة والمؤولة للمجتمع كله.

إن اللسان أرقى هذه الأنساق لأنه يعد مؤولها ووجهها اللفظي، وهو أيضاً المصفاة التي عبرها تحضر هذه الأنساق في الذهن، فلا يمكن الإحاطة بجوهر هذه الأنساق ومعرفة طرق اشتغالها دون الاستعانة بنسق من طبيعة أخرى يوجد خارجها، فاللسان وحده يستطيع أن يكون في نفس الآن أداة للتواصل (فهو أرقى وسيلة للتواصل وتبادل المعارف والخبرات الإنسانية)، ويشتغل كنسق يوضح نفسه بنفسه، وهو أيضاً الأداة الوحيدة لفهم وتأويل الأنساق الأخرى، فلا يمكن الحديث عن الموسيقى من خلال خطاب مشتق من النوتات الموسيقية، تماماً كما لا يمكن شرح الصورة بالصورة، ولا فهم اللوحة من خلال خطاب آخر غير خطاب الكلمات المؤولة لعناصر اللوحة، إن تحديد عناصر التدليل وميكانيزماته يمر بالضرورة عبر ما يقدمه اللسان من أشكال للتقطيع والتنسيق والتداول.

إن اللسان في المقام الثاني هو المضمون الرئيس للكون ولأنماط وجوده، فلا يمكن معرفة أي شيء دون الاستعانة بعلامات اللسان، ذلك أن العالم بكل موجوداته يحضر في الذهن على شكل

18 - Emile Benveniste : Problèmes de linguistique générale, 2 éd, Galinard, 1974, pp : 60- 61.

مضمون لساني. فأشياؤه وتجاربه توزع وتصنف من خلال المفاهيم وطرق التقطيع التي يوفرها اللسان. فنحن لا يمكن أن ندرك هذا العالم ولا أن نعرف لاعنه أي شيء إلا عبر الكلمات وكل ما يسمح به نظام اللسان. فاللسان أداة للتعيين وأداة للتصنيف وأداة للتقطيع المفهومي.

إن موقع اللسان هذا هو الذي يجعل منه بوابة رئيسة نحو فهم مناطق جديدة من الإنساني والاجتماعي وتحديد أنماط التدليل والتواصل داخلها. لقد كانت هذه الأنساق في حاجة إلى شكلنة خاصة تمنحها وجوداً مستقلاً وتمكنها من 'نتاج أشكال شتى من الدلالات الخفية والصريحة. إلا أن هذه الشكلنة ما كان لها أن تتم قبل معرفة القوانين التي تحكم اشتغال اللسان. فهذه القوانين هي ذاتها التي يجب أن تطبق على الأنساق الأخرى تمهيداً لخلق علم يقوم بدراسة مجمل الأنساق الدالة التي تحكم الوجود الإنساني في كليته. فهذه الأنساق، مثلها مثل اللسان، هي أنساق دالة وخاضعة لمجمل التسنينات الاجتماعية التي تحكم إنتاج الدلالة وتداولها. وهي أيضاً قادرة على أن تشكل عناصر للتواصل ونقل المعرفة وتخزينها وصيانتها، وهي في النهاية جزء من تجربة إنسانية تتميز بالشمولية وموزعة على مناطق للتدليل والتواصل. ويمكن القول إجمالاً إن هذه الوقائع تتميز بما يلي:

1- إنها شبيهة باللسان، ويمكن بالتالي دراستها انطلاقاً من القوانين التي سيتم الحصول عليها بعد دراستنا للسان.

2- إن هذه الوقائع هي وقائع دالة أي حاضنة لقيم إنسانية، فهي ولدت ونمت وتبلورت داخل الممارسة الإنسانية، وعلى هذا الأساس فإن دلالاتها ووظائفها وأشكال تداولها لا تدرك إلا من خلال الممارسة. فقصديتها ووظيفتها وصيغ وجودها محكومة بمنطق الفعل المسؤول على وجودها.

3- إن هذه الوقائع تدرك من خلال موقعها داخل نسق ما، وبعبارة أخرى فإن الواقعة الواحدة تفتقر إلى الثبات والاستقرار والاستمرار في الوجود إذا لم تتحدد كعنصر داخل نسق ما. فما يمنحها القدرة على التدليل ليس عناصرها الذاتية بل قدرتها على الانضواء داخل هذا النسق. إنها بذلك شبيهة بوحدات اللسان التي تتحدد وظيفتها الأساس في كونها من طبيعة اختلافية.

وعلى عكس تصور «بورس» الذي جعل من السيميائيات مادة أصلية لمقاربة مجمل الأنساق المكونة للتجربة الإنسانية، مستعيناً في ذلك بالفينومينولوجيا والمنطق والتأويل، فإن «سوسير»

حصر اهتمامه الأساس في محاولة تحديد كنه اللسان والكشف عن قوانينه لأن قوانين اللسان في اعتقاده هي نفسها التي يجب أن تقود إلى معرفة قوانين الأنساق الأخرى، فتأسيس السيميولوجيا كعلم مستقل لا يمكن أن يتم قبل تأسيس اللسانيات كدرس مستقل ومكتف بنفسه. ولعل هذا ما يفسر كون السيميولوجيا لا ترد في كتابه الذي نشره تلامذته بعد وفاته «دروس في اللسانيات العامة» إلا بشكل عرضي، في صيغة استقبالية غير محددة الملامح والمضمون. فهي علم مستقبلي، سيتم تأسيسه ليكون حاضناً لكل الأنساق الدالة الأخرى، وسيكون من الشمولية والاتساع لدرجة أن اللسانيات لن تشكل داخله سوى جزء بسيط أو فرع من فروعه الكثيرة، ولن يكون اللسان، تبعاً لذلك، سوى نسق عادي لا يختلف في شيء عن الأنساق الأخرى، على الرغم من أن قوانين هذا العلم الجديد ومفاهيمه وطرق عمله ستكون مستعارة من اللسانيات في المقام الأول، وتلك هي المفارقة الكبرى التي سيعمل التاريخ لاحقاً على دحضها وتفنيدها (لنتذكر موقف «رولان بارت» الذي قلب المعادلة وجعل من اللسانيات علماً أشمل من السيميولوجيا ولا تشكل هذه سوى جزء من اللسانيات).

يشير سوسير إلى هذا العلم في معرض تعريفه للسان قائلاً: «إن اللسان نسق من العلامات المعبرة عن أفكار، وهوم بذلك شبيه بأبجدية الصم والبكم وبالطقوس الرمزية وبأشكال الآداب والإشارات العسكرية، إلا أنه يَعد أرقى هذه الأنساق، من هنا تأتي إمكانية البحث عن علم يقوم بدراسة هذه العلامات داخل الحياة الاجتماعية ويمكن أن نطلق على هذا العلم السيميولوجيا، وستكون مهمته هي التعرف على كنه هذه العلامات وعلى القوانين التي تحكمها، وبما أن هذا العلم لم يوجد بعد، فإننا لا نستطيع التنبؤ لا بجوهره ولا بالشكل الذي سيتخذه. إننا نسجل فقط حقه في الوجود، ولن تكون اللسانيات سوى جزء من هذا العلم العام، وستطبق قوانينه التي سيتم الكشف عنها على اللسانيات»[19].

إن وصف اللسان بأنه أرقى شكل داخل مجموع العلامات المغطية للجسم الاجتماعي، وكلها تشكل أدوات للتواصل، يجعل من تحديد هوية هذا اللسان وتحديد موضوعه وعناصر تشكله مدخلاً أساساً لفهم كنه العلامات غير اللسانية. من هنا كانت نقطة البدء عند سوسير فلكي يحدد

19 - F. De Saussure : cours de linguistique générale, éd payothèque, 1979, p : 33.

مفهومه للعلامة انطلق من تحديد صارم ودقيق للسان، فقوانينه لن يتم الكشف عنها قبل تعريفه وتحديد طبيعته وطبيعة الوحدات المكونة له. فاللسان باعتباره نسقاً مستقلاً يتميز بالانسجام والوحدة، هو أكثر الأنساق قابلية للوصف، وأكثرها قابلية لأن تشتق منه قوانين وقواعد سهلة التعميم والتداول، إنه ليس جوهراً، فهو نسق شكلي يتكون من علامات من طبيعة خاصة، وكما يتضح من التعريف الذي يقدمه سوسير للسانيات وللسميولوجيا معاً، فإن هذين النشاطين المعرفيين متداخلان ومتشابكان لدرجة أن السميولوجيا لكي تتأسس في حاجة إلى المعرفة اللسانية، وعندما تتأسس هذه السميولوجيا، فإن قوانينها الجدية هي ما سيطبق على اللسانيات. فما هي طبيعة اللسان، وما هي طبيعة الوحدات المكونة له؟

لقد رفض «**سوسير**» الفكرة البسيطة والساذجة القائلة بأن اللسان مدونة، أي أنه يتكون من مجموعة من الكلمات التي تتناسب وواقع الأشياء في العالم الخارجي. وكان من الطبيعي إذاً أن يرفض أن تكون هذه الكلمات مجرد ظل للأشياء، إن اللسان لا يعكس الواقع ولا ينسخه، إنه يقدم مفصلة مزدوجة له: إن التقطيع الصوتي، بالإضافة إلى طبيعته الفزيولوجية المادية، يشكل تمثيلاً رمزياً تحضر الأشياء داخله على شكل رموز صوتية محددة لتواضع تمثيلي جماعي للكون، وفي الآن نفسه، فإن المفهوم الذي تحضر عبره الاشياء إلى اللغة ليس مادة بل تصوراً نفسياً ثم الحصول عليه عبر سيرورة ترميزية بالغة التعقيد. وفي الحالتين معاً، فإن ما يأتي إلى اللسان ليحتمي به ليس أشياء قابلة للمعاينة والضبط بل صور شتى تكشف عن عمق تجربة الإنسان مع الأشياء، ولهذا رفض «سوسير» أن يجعل من الكلمات رهائن عند الأشياء، كما رفض أن تكون الأشياء جواهر وضعت سراً في الكلمات، ويعلل ذلك بسببين على الأقل:

1- «إن القول بأن اللسان مدونة معناه القول بأن الأفكار سابقة في الوجود على الكلمات، والحال أن لا شيء واضح قبل ظهور اللسان: ولا شيء يمكن أن يدرك خارج ما تسمح به العلامات، إن ذاكرة العالم ليست مضموناً فكرياً يوجد خارج أي لسان إنه مضمون من طبيعة لسانية، وعبر وحدات اللسان تتوضح الأفكار وتصنف التجارب وتدرك الأشياء وتوزع، فالعلامة ليست غلافاً تسنده الصدفة إلى الفكر، بل هي عضوه الضروري والأساس، فهي لا تستخدم من أجل إبلاغ فكر

معطى بشكل جاهز، بل هي الأداة التي من خلاله يتخذ الفكر شكلاً ويخرج للوجود، ومن خلالها فقط يكتسب كامل معناه»[20].

2- «إن القول بأن اللسان مدونة معناه القول إن العلاقة بين الكلمات وبين العالم الخارجي علاقة في غاية البساطة، والحال أن الأمر على خلاف ذلك، فتشكل الدال وكذا تشكل المدلول خاضعان لسيرورة بالغة التعقيد والتركيب، فإذا كانت الدوال هي من صنع التواضع والتعارف، فإن المدلولات تستدعي تحكماً تجريدياً في التجربة الواقعية وإخضاعها لعملية تقليص تقود إلى «الإمساك بالجوهر القابل للتعميم» على حد تعبير «**سابير**»»[21]، إنه تحديد للقانون الذي يجب أن يحكم وقائع التدليل استقبالاً.

إن اللسان من طبيعة أخرى، لذا فإنه يخضع لقوانين وقواعد وإكراهات يجب معرفتها وتصنيفها وتحديد انعكاساتها على الأنساق الأخرى، وبهذا فهو لا يمكن أن يكون فقط أداة خاضعة في الوجود وفي الاشتغال لعرضية التجربة الواقعية وتحولاتها الدائمة. من هنا فإنه، وعلى الرغم من استجابته الدائمة لحاجيات التجربة الواقعية، منفصل عنها وفاعل فيها أيضاً. إنه يوجد خارج الفرد وخارج أهوائه، لذا رأى «**سوسير**» في اللسان مؤسسة اجتماعية[22]، شبيهة بباقي المؤسسات الأخرى التي خلقها المجتمع ليودعها قيمه وأخلاقه وفكره وحضارته.

ومع ذلك فإن هذه المؤسسة من طبيعة مختلفة، فاللسان ليس نتاج قرار فردي أو حتى قرار جماعي كما هو الشأن مع مؤسسات المجتمع الأخرى، إنه وليد سيرورة اجتماعية يصعب تحديد بدايتها كما لا يمكن تصور نهايتها، إنه يوجد خارج الذات المتكلمة وخارج إرادتها في الرفض أو القبول، وخارج قدرتها على تغييره أو تبديله. إنه نتيجة تعاقد اجتماعي، والتعاقد لا يمكن مناقشته عقلياً، لذا فإنه يستدعي خضوع الذات المتكلمة خضوعاً كلياً.

إن هذا التحديد القاضي بإقصاء الذات المتكلمة من فعل اللسان، والقذف بها إلى عالم الكلام معناه البحث عن موقع العلامة داخل اللسان لا خارجه، وهو أيضاً ما يفسر التمييز الذي

---

20 - Ernest Cassirer, la philosophie des formes symboliques, 1, le langage, éd Minuit, 1972, p :27.

21 - E Sapir : le langage, éd payot, 1970, p : 16.

22 - F. De Saussure : cours de linguistique générale, p : 25.

يقيمه «سوسير» بين نشاطين مختلفين في الاشتغال ومترابطين في الوجود، فلا يمكن لأحدهما أن يوجد دون الآخر ويتعلق الأمر بإحدى الثنائيات الشهيرة: اللسان/ الكلام.

فاللسان يمكن النظر إليه باعتباره نسقاً من العلامات الموجودة خارج إرادة الذات المتكلمة، فهو نتاج لما يسجله الفرد سلبياً، وعلى هذا الأساس فإن اللسان ليس فعلاً ولكنه ذلك المخزون من الكلمات والقواعد السابقة في الوجود على الفرد، وهذا ما يجعله موضوعاً للدرس، فنحن لا نتكلم اللغات الميتة، ولكننا على الرغم من ذلك، نستطيع دراستها وإعادة رسم ميكانيزماتها[23].

استناداً إلى هذا، يمكن القول إن اللسان هو في الآن نفسه مؤسسة اجتماعية ونسق للقيم، فهو باعتباره مؤسسة لا علاقة له بالفعل الفردي، إنه تعاقد اجتماعي لا حول للفرد أمامه ولا قوة، وهو باعتباره نسقاً من القيم يتكون من عناصر تشتغل في الآن نفسه باعتبارها ما يحل محل شيء ما، وباعتبار علاقة بعضها ببعض، وهذا من دفع «سوسير» إلى تشبيه العلامة اللسانية بالقطعة النقدية التي تسمح لنا، من جهة، باقتناء بضائع ما، وتسمح لنا بتحديد قيمتها داخل النظام النقدي الذي تنتمي إليه[24].

وبناء عليه، فإن جوهر اللسان يوجد خارج طابعه الصوتي، لذا فهو شكل وليس مادة، أما الكلام فهو على النقيض من ذلك فردي، إنه يعود إلى الفرد وإلى قدرته على تحويل النسق إلى إجراء، وتحويل الثابت إلى متغير، وتحويل العلامة المفردة إلى خطاب، إن فعل الكلام يتم من خلال دخول ذات الخطاب باعتبارها ما يسرّب الإجراء وما يحدث الفعل وما ينظم ويرتب ويخلق السياقات والمقامات، إنه تحول مطلق من الجماعي والعام والمجرد إلى الفردي والخاص والمحسوس، ولأنه أداء فردي، فهو يشير إلى قدرة الفرد على تحويل اللسان من نسق مجرد إلى كيان مرئي من خلال أفعال تحيينية، ويرى «سوسير» أن هذه الفردية يمكن الإمساك بها من خلال:

أ- التأليف الذي من خلاله تستطيع الذات المتكلمة استعمال سنن اللسان للتعبير عن أفكارها.

23- سوسير، نفس المرجع السابق، ص: 31.

24- سوسير، ص: 166.

ب- الميكانيزمات النفسية والفيزيولوجية التي تسمح بإخراج هذه التأليفات[25].

ومع ذلك فإن الفردية لا تعني أن الذات المتكلمة حرة في استعمالها لعناصر اللسان وفق أهوائها الخاصة، إنها على العكس من ذلك محاصرة بقوتين: ما يقدمه اللسان من قواعد وضوابط وإرغامات تحد من حركة التأليف وحريته، وهي ثانياً محاصرة بالإكراهات ذات الطابع الاجتماعي والديني والأخلاقي، التي على الرغم من وجودها خارج اللسان، فإنها تمارس ضغوطاً على الذات المتكلمة وتفرض عليها انتقاء وتركيباً للوحدات وفق مقتضيات المقامات والسياقات المتنوعة.

إن التمييز بين اللسان والكلام هو المدخل الرئيس نحو تحديد ثنائية أخرى محددة للموضوع اللساني، ويتعلق الأمر بالفصل بين محورين يشيران إلى نشاطين ذهنيين مختلفين: المحور الأول يطلق عليه محور العلاقات الترابطية، وهو ما اصطلح عليه فيما بعد بمحور الاستبدال (أو محور الاختيار)، والمحور الثاني يطلق عليه محور العلاقات المركبية أو محور التوزيع. فالعلاقات التي تجمع بين الحدود اللسانية (العلامات) تتطور في اتجاهين، وكل اتجاه يثير حوله مجموعة من القيم، ويقوم التقابل بينهما بالكشف عن مضمون كل محور على حدة، فالكلمات تقوم داخل الخطاب بنسج سلسلة من العلاقات المنبثقة عن الطابع الخطي للسان الذي يستبعد إمكانية النطق بعنصرين في آن واحد[26].

إن هذا الترابط بين الوحدات هو ما يطلق عليه «**سوسير**» بالعلاقات المركبية، والمركب هو تأليف لمجموعة من العلامات داخل سلسلة كلامية، إنه يشير إلى علاقات تتم في الحضور، وتشير إلى نظام التتابع الخطي للوحدات اللسانية، مثال ذلك الجملة التالية: «ذهبت إلى المدرسة»، فالعلاقة الموجودة بين مجمل العناصر المكونة للجملة هي علاقات تجاورية تجعل من التدليل يتبع سيراً خطياً يقود من أول كلمة إلى آخر كلمة داخل السلسلة المنطوقة أو المكتوبة، فكل كلمة داخل هذه السلسلة تستمد قيمتها من الكلمة السابقة عليها ومن الكلمة اللاحقة لها. وتشكل هذه الوحدات سلسلة كلامية تشير إلى علاقات «واقعية»، وهذا ما يسمح بتقطيعها إلى كيانات منفصلة، الأمر الذي يجعل من هذا النوع من العلاقات أقرب إلى الكلام منه إلى اللسان، فالكلام هو بؤرة البرهنة

25- سوسير، ص: 31.

26- سوسير، المرجع نفسه، ص: 170.

عليه، ومن جهة ثانية، فإن الكلمات خارج الخطاب ترتبط فيما بينها، على مستوى الذاكرة، بقواسم مشتركة يتم عبرها تكوين مجموعات تحكمها علاقات متنوعة[27].

وهكذا فإن كلمة مثل: تعليم تشير من الناحية الدلالية إلى: علم- تعلم – معلم- تعاليم – معلومات. ويمكن كذلك أن تشير من زاوية التشابه الصوتي إلى: تسليم وتجريم وتقزيم. وعلى عكس وحدات المحور السابق، فإن الوحدات المنتمية إلى المحور الثاني مرتبطة فيما بينها بعلاقات تتم في «الغياب»، فكل وحدة تشكل نقطة مركزية تلتف حولها مجموعة من الوحدات القابلة للتحقق مع أدنى تنشيط للذاكرة أو الرغبة في تغيير السجل الدلالي. إن المبدأ الذي يحكمها هو التصنيف.

ويمكن القول إن آلية تجديد الفكر اللغوي عند «**سوسير**» بدأت مع التعريف الذي يخص به العلامة ولوظيفتها وموقعها ومكوناتها، تماماً كما فعل من قبل مع اللسان الذي اعتبره مهداً لهذه العلامات. فوظيفة العلامة وظيفة اختلافية. وبعبارة أخرى. فإن العلامة لا نملك معنى، إنها تملك استعمالاً. والاستعمال هو صيغة أخرى للقول إن المعنى موجود في الاستعمال لا في الوحدات اللسانية المعزولة. والاستعمال هنا، وفي جميع الحالات أيضاً، يحيل على نسق، والنسق كيان غير مرئي، ولكنه يعد البؤرة التي يتم عبرها التدليل والتواصل.

إن أهم ما يميز العلامة هو طابعها المزدوج: فهي صوت ومعنى، حامل ومحمول، قيمة في ذاتها وقيمة في علاقتها بما تحل محله، إنها وحدة نفسية بوجهين وثيقي الارتباط بعضهما ببعض، ويستدعي أحدهما الآخر. إن الرابط بين العنصرين هو ما يشكل العلامة[28]، فالعلامة لا تربط بين اسم وشيء، بل تربط بين صورة سمعية وتصور ذهني، ومن هنا يكون الحدان اللذان تستدعيهما العلامة من طبيعة نفسية يطلق عليهما «**سوسير**» على التوالي: الدال للأداة الحاملة والمدلول للمضمون، إن الموقع الأصلي للعلامة هو اللسان، ووظيفتها الاساسية وظيفة اختلافية.

إن الدال عند «سوسير» صورة سمعية مشتقة من كيان صوتي، أو هو تمثيل طباعي (في حال وجود كتابة) إنه متوالية من الأصوات أراد لها الاستعمال الجماعي الناتج عن تعاقد لا تُعرف له بداية، أن تكون كياناً يحل محا شيء آخر، ويتميز هذا الكيان بـ :

27- سوسير، المرجع نفسه، ص: 171.

28- سوسير، المرجع نفسه، ص: 99.

أ- أنه نفسي وليس مادي، فنحن لا نحتاج إلى استحضار الجزء المادي في تعريفه. من هنا فإنه البصمة النفسية التي تلتقطها أذن المتلقي، أو يقوم بتشكيلها فم الباث إنه نفسي، فنحن نستطيع أن نتحدث إلى أنفسنا أو نستظهر مسرحية أو قصيدة شعرية دون تحريك الشفاه[29].

ب- إنه مفروض وليس حراً، فالذات المتكلمة لا تستشار في أمره، ومن تم لا تستطيع لا تبديله ولا تغييره، فهو نتيجة عرف، وسلطة العرف أقوى وأعمق من سلطة القانون فالدال الذي يختاره اللسان لا يمكن استبداله بآخر لأنه ينفلت من إرادتنا ومن قدرتنا على إحلاله محل عنصر آخر.

أما المدلول فهو التصور الذهني الذي نملكه عن شيء ما في العالم الخارجي، إنه ليس الشيء ولا يمكن أن يكونه، إنه الصورة المجردة التي يمنحها اللسان إلى الشيء عبر التعيين والتسمية. فالشيء لا يحضر في الذهن من خلال ماديته، إنه يأتي إليه من خلال بنية شكلية تعد تكثيفاً لمجموعة من الخصائص التي تمكننا من استحضار هذا الشيء وفق سياقات متعددة، ورغم أن «سوسير» لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية في تعريفه للمدلول، فإنه مع ذلك كان قطعياً في تحديد جوهره، فالمدلول ليس شيئاً ولا يعين مرجعاً، إنه يكتفي بالإحالة على قسم من الأشياء وفق سيرورة تقليصية تقود إلى تجريد الظاهرة وتحويلها من الملموس إلى المجرد، وعلى هذا الاساس اعتبره «سوسير»، شأنه في ذلك شأن الدال كياناً نفسياً.

ويؤكد «سوسير» أن العلاقة الرابطة بين الدال والمدلول، هي من طبيعة اعتباطية، والاعتباطية في مفهومها الأدنى هي غياب منطق عقلي يحكم الإحالة من دال إلى مدلول، فلا وجود لعناصر داخل الدال تجعلك تنتقل آلياً إلى المدلول، فالرابط بين هذين الكيانين يخضع للتواضع والعرف والتعاقد، فاختيار الأصوات لا تفرضه مقتضيات المعنى، ففكرة /أخت/ لا تربطها أية علاقة داخلية مع المتوالية الصوتية /أ خ ت/ التي تعتبر دالاً لها، فبالإمكان التمثيل لها بأية متوالية صوتية أخرى. فلا شيء يمنع - سوى قوة العرف من إسناد هذه المتوالية الصوتية إلى هذا التصور الذهني[30].

29- سوسير، المرجع نفسه، ص: 98.

30- سوسير، المرجع نفسه، ص: 100.

وتشير الاعتباطية في مفهومها الأقصى إلى الطابع الثقافي الذي يحكم الظواهر المكونة للتجربة الإنسانية في كليتها، فإذا كانت الثقافة هي نقيض الطبيعة، فإن الاعتباطية هي طريقة أخرى للقول إن التسمية والتعيين والتصنيف هي إضافات الثقافة إلى ما منحته الطبيعة للكون الإنساني.

إن مبدأ الاعتباطية ليس خاصاً بالعلامات اللسانية فحسب، بل هو مبدأ واسع يمكن أن يشمل مجموع الظواهر الاجتماعية، فهذه الظواهر هي أيضاً، وليدة تعاقد انبثق عن الممارسة الإنسانية، إن الأمر يتعلق بظواهر ثقافية لا بمعطيات طبيعية، ومن هنا، فإن ما يصدق على اللسان يصدق على هذه الظواهر أيضاً، ويمكن أن يشكل قاعدة لتعريفها وتصنيفها، فكل وسائل التعبير المتداولة داخل مجتمع ما تستند مبدئياً إلى عادة جماعية أو إلى عرف. فأشكال الآداب مثلاً التي تملك نوعاً من التعبيرية الطبيعية (مثال الصيني الذي يحيي امبراطوره بالانحناء تسع مرات) هي في واقع الأمر محكومة بقاعدة، وهذه القاعدة هي التي تفرض استعمالها لا قيمتها الجوهرية[31].

وبناء عليه، فإن الظواهر غير اللسانية، مثلها مثل الظواهر اللسانية، هي من طبيعة اعتباطية، ويجب بالتالي التعامل معها بنفس القواعد التي تحكم اللسان.

تلك بعض المبادئ الأساس التي اعتمدها «سوسير» في بناء صرحه النظري، وهي نفسها التي ستقوده إلى الدعوة إلى صياغة حدود علم آخر ستكون مهمته هذه المرة هي دراسة الوقائع غير اللسانية، فالتجربة الإنسانية تعبر عن نفسها من خلال مجموعة من الوقائع التي تعد لغات تستخدم للتواصل وإنتاج الدلالات، ومن ثم فهي خاضعة لنفس القواعد والقوانين، ومحكومة هي الأخرى بنفس المبدأ، فهي اعتباطية في جوهرها ودلالاتها آتية من العرف الاجتماعي لا من المادة المشكلة لها. وإذا كانت مجهودات «سوسير» السميولوجية وقفت عند هذا الحد، فإن الهزة العنيفة التي أحدثها نموذجه المعرفي في تناول الوقائع اللسانية، سيمتمد صداها إلى علوم مجاورة وجدت في هذا النموذج ضالتها المنشودة.

31- سوسير، المرجع نفسه، ص: 101.

المحور الثالث: «بورس»: السيميائيات نظرية في التأويل:

في نفس الفترة التاريخية التي كان يصوغ فيها «**سوسير**» تصوره الجديد للسانيات ويداعبه حلم في تأسيس علم جديد أطلق عليه السميولوجيا، كان الفيلسوف والسيميائي الأمريكي «**شارل سندرس بورس**» (1839- 1914) ينحت، انطلاقاً من أسس ابستمولوجية مغايرة، تصوراً آخر لهذا العلم سيسميه السيميائيات. فالسيميائيات عنده لا تنفصل من جهة عن المنطق باعتباره القواعد الأساسية للتفكير والحصول على الدلالات المتنوعة ولا تنفصل من جهة ثانية عن الفينومينولوجيا باعتبارها منطلقاً صلباً لتحديد الإدراك وسيروراته ولحظاته.

فهي باعتبارها تبحث في الأصول الأولية لانبثاق المعنى من الفعل الإنساني تقتضي في تصوره، النظر إليها باعتبارها طرقاً استدلالية يتم بموجبها الحصول على الدلالات وتداولها، وهذا ما يدفع «**بورس**» إلى تعريف السيميائيات باعتبارها منطقاً، فالمنطق في معناه العام، ليس سوى تسمية أخرى للسيميائيات، تلك النظرية شبه الضرورية والشكلية للعلامات[32]. وبهذا المعنى يمكن تصنيف الدلالات التي تشكل غاية من غايات التأويل، إما باعتبارها حصيلة سيرورة قياسية أو حصيلة لسيرورة استدلالية أو هي نتاج لسيرورة افتراضية. فالمؤول النهائي، باعتباره ما يغلق سلسلة التأويلات ويضع لها حداً، لا يمكن أن يخرج عن هذه الحالات الثلاث.

ومن جهة ثانية، فإن السيميائيات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعمليات الإدراك التي تقود الكائن البشري إلى الخروج من ذاته لينتشي بها داخل عالم مصنوع من ماديات يجهل عنها كل شيء، وفي هذا المجال يقترح «**بورس**» رؤية فينومينولوجية للإدراك تجعل من كل الأفعال الصادرة عن الإنسان سيرورة بالغة التركيب والتداخل.

الأسس الفلسفية:

«إن نظرية العلامة عند «**بورس**» ليست مجرد نظرية ضمن نظريات أخرى تكمن أهميتها في كونها تقترح مفاهيم جديدة تكفي إضافتها إلى المفاهيم الموجودة لكي ننتج نظرية تامة وكاملة للعلامة»[33]. إنها على العكس من ذلك تستند إلى فلسفة تميزها وتشرح نمط اشتغالها، فلا يمكن

---

32 - C.S Peirce : Ecrits sur le signe, éd seuil, 1978, p : 120.

33 - De le dalle, Gérard, Avertissement aux lecteurs de Peirce in langages 58, p :25.

الحديث عن سيميائيات «**بوس**» دون الحديث عن تصوره لعملية إدراك الذات وإدراك الآخر. إدراك الأنا وإدراك العالم الذي تتحرك داخله هذه الأنا. ذلك أن التجربة الإنسانية بكافة أبعادها تشتغل كمهد للعلامات: لحياتها ولنموها ولموتها. فلا شيء يفلت من سلطان العلامة ولا شيء يمكن أن يشتغل خارج النسق الذي يحتويه ولا شيء يحلق حراً طليقاً لا تحكمه حدود ولا يحد من نزواته نسق، إن كل شيء يدرك بصفته علامة ويشتغل كعلامة ويدل باعتباره علامة فالتجربة الإنسانية كلها بدءاً من صرخة الرضيع إلى تأمل الفيلسوف ليست سوى سلسلة من العلامات المترابطة والمتراكبة، إنها تدرك كتداخل لمستويات ثلاثة: أول وثاني وثالث، وكل عنصر يحدد كوناً له قوانينه ولكنه لا يدرك إلا في علاقته بالعناصر الأخرى فلا وجود للعنصر خارج الوحدة التي تجمع هذه العناصر، ويحدد الأول والثاني والثالث ثلاث مقولات يطلق عليها «**بورس**» المقولات الفينومينولوجية أو المقولات الفانروسكوبية، و«الفانروسكوبيا هي وصف للظاهر. والظاهر هو المجموع الجماعي لكل ما هو حاضر في الذهن بأية صفة وبأية طريقة دون الاهتمام بتطابقه أو عدم تطابقه مع شيء واقعي»[34].

وبما أن العلامة تضع للتداول ثلاثة عناصر، فإن كل مقولة من هذه المقولات تتطابق مع كل عنصر من عناصر العلامة وتشتغل هذه المقولات كأولانية وثانيانية وثالثانية، وتحدد هذه المقولات ثلاثة أنماط للوجود «وجود الإمكان النوعي الموضوعي، ووجود الواقعة الفعلية، ووجود القانون الذي يحكم هذه الوقائع استقبالاً»[35].

فماذا تعني الأولانية وماذا تعني الثانيانية والثالثانية؟

1- الأولانية: يعرف «**بورس**» الأولانية «كنمط للوجود يتحدد في كون موضوع ما هو كما هو إيجابياً دون اعتبار لشيء آخر، ولا يمكن أن يكون إلا إمكاناً»[36].

إن مضمون هذه المقولة يتحدد في الأحاسيس والنوعيات كالألم والخوف والفرح والحزن، وكالأحمر والأخضر والمر والخشن واللين، فهذه الأحاسيس وهذه النوعيات هي كما هي ولا تتحدد إلا

34 - Peirce, (C.S), Ecrits sur le signe, éd, seuil, 1987, p : 67.

35- بورس، المرجع نفسه، ص: 69.

36- بورس، المرجع نفسه، ص: 70.

من خلال خصائصها الذاتية دون التساؤل عن تجسدها أو عدم تجسدها في شيء آخر «فالإحساس هو نوع من الوعي الذي لا يستدعي أي تحليل، كما لا يستدعي أية مقارنة ولا أية سيرورة، كما لا يتجسد لا كلياً ولا جزئياً في فعل من خلاله يتميز هذا الحقل من الوعي عن آخر»[37]. فما هي النوعية؟ يجيب «بورس» «هناك نظرة يبدو من خلالها عالم الظواهر باعتباره مصنوعاً من النوعيات، وما هي هذه النظرة؟ إنها تلك التي نعتنقها عندما نهتم بكل عنصر كما يبدو في ذاته، ومن خلال إمكانياته الخاصة دونما اهتمام بأية روابط أخرى»[38]. وعلى هذا الأساس تتحدد الأولانية كمقولة للوجود الاحتمالي ولا يمكن أن تشتغل إلا باعتبارها كذلك، إنها الكلية حيث لا زمان ولا فضاء ولا تميز ولا تخوم «فكل شيء يمكن أن يعزل ويطرح كأول داخل سلسلة، والأول معناه بداية جديدة وأصل. فلا شيء يحدد الأول بشكل مسبق، فلنفترض أن (0) هي أول فماذا سيكون الثاني، إنه غير محدد بعد، قد يكون (1) وقد يكون (2) وقد يكون (10) أو ما شئتم فالأول حر ولا محدد. إن الأولانية هي مقولة البداية والجدة والحرية والإمكان واللاتحديد»[39].

وإذا غادرنا الظواهر الطبيعية وعدنا إلى اللسان مجسداً في سلسلة لا متناهية من الكلمات، وأخذنا كلمة «طائرة» مثلاً، وحاولنا الاهتمام بهذه الكلمة في ذاتها (دون اهتمام بما تحيل عليه، ولا على ماذا تدل) أي باعتبارها متوالية صوتية تجمع توزيعيا سلسلة من الأصوات المنطوقة بهذه الطريقة أو تلك، فإننا سنكون أمام نوعيات أو أحاسيس غير محددة ولا تحيل على أي شيء غير كونها أصواتاً: أي قبل أن تتجسد كدال (سوسير) وبناء عليه «فإن كل إحساس يجب أن يكون متطابقاً مع نسخة من نفسه، وهي طريقة للقول إن كل إحساس هو نوعية للوعي المباشر»[40]. إن الطابع الكلي واللامحدد للأولانية هو الذي يجعل من وجودها وجوداً هشاً، إذ أن وعي معطياتها قتل لها. إنني أشعر بألم (إحساس غامض وغير محدد) لكنني بمجرد أن أحدد طبيعة هذا الألم فإنني أكون قد تجاوزت الأولانية لكي أدخل إلى نظام الثانيانية. فما هي الثانيانية؟

37- بورس، المرجع نفسه، ص: 84.

38- بورس، المرجع نفسه، ص: 91.

39 -SAVAN, David, « La sémiotique de Peirce » in langages 58, p : 11.

40- بورس، المرجع نفسه، ص: 85.

2- **الثانيانية**: «هي نمط وجود الشيء كما هو في علاقته بثان دونما اعتبار لثالث، إنها تعين وجود الواقعة الفردية»[41]. إننا مع الثانيانية ننتقل من الإمكان إلى التحقق، أي إلى دائرة الوجود، وبعبارة أخرى نقوم بصب المعطيات الموصوفة في الأولانية داخل وقائع محددة، ننقلها من طابعها الاحتمالي إلى طابعها المتحقق. فالأولانية كنمط للوجود لا تستطيع وحدها أن تحدد أي شيء، وإذا كانت هذه المقولة (الأولانية) هي مقولة البداية والجدة أي أنها أول داخل السلسلة[42]، فإن الثانيانية تحد من حرية هذه السلسلة إنها ترسم حدوداً من حيث أنها تحدد من سيكون الثاني داخل السلسة. وتحديد الثاني معناه تقليص للإمكان وتحويله إلى تحقق متوقع. «فالعنصر الثاني داخل السلسلة يقوم بتحديد الأول، إنه يضع حدوداً ويغلق باباً، فالأول وحده ليس سوى إمكان داخل السلسلة، أما الثاني فيحين السلسلة إنه يدخل الوجود»[43] ودخول الوجود معناه دخول الفضاء ودخول الزمان، من المتواصل إلى اللامتواصل، ومن الغموض واللبس والإبهام إلى الوجود، أي الأحاسيس والنوعيات مجسدة في وقائع محددة، فإذا كان الأحمر في ذاته غير قابل للوصف، وإذا كان الألم والسعادة غير قابلين للتحديد أيضاً من خلال خصائصهما الذاتية، فإن الانتقال إلى الثانيانية معناه نقل هذه الاحاسيس وهذه النوعيات من طابع اللامحدد إلى المحدد ضمن وقائع قابلة للإدراك كوجود عيني، فالأحمر قبل وجود شيء أحمر لم يكن سوى إمكان لكنه وقد تجسد في «ثوب أحمر» أو «علم أحمر» فإنه يتحول من الإمكان إلى الوجود، وإذا عدنا إلى المثال السابق (مثال الطائرة) ونظرنا إلى الطائرة من زاوية الثانيانية، فإننا نكون أمام نمط جديد للوجود، فالطائرة التي لم تكن سوى أصوات مدرجة داخل سلسلة مكتوبة أو منطوقة ستتحول إلى شيء يمكن معاينته لا باعتباره نوعية أو إحساساً بل باعتباره وجوداً، وستكون الطائرة في الوجود هي تحقيق للطائرة كإمكان. وبناء عليه، لابد من دخول عنصر ثالث، عنصر يقوم بتبرير العلاقة الرابطة بين الأول والثاني، إنه سيقوم بالكشف عن القانون الذي يجعل من تحقق الإمكان داخل الوجود أمراً ممكناً إن هذا العنصر هو الثالثانية.

---

41 - CARONTINI, ENTICO, Action du signe, éd Louvin- LaNeuve, 1984, p : 17.

42- نفسـه، ص: 17.

43 - SAVON, David, la sémiotique de Peirce, in nlangages58, p :11

3- **الثالثانية:** هي الشرط الضروري لإنتاج القانون والضرورة والفكر والدلالة، فلا يمكن للأول أن يحيل على الثاني إلا من خلال وجود عنصر ثالث يربط بينهما ويضعهما في علاقة. فالثالثانية هي على هذا الأساس هي مقولة التوسط بامتياز «وكل ما يتوسط شيئين ويقوم بالربط بينهما يشتغل كثالث»[44]. والتوسط معناه جعل الأول يحيل على الثاني وفق قاعدة تشتغل كقانون. فالقول بأن (0) هي الأول وأن (10) هي الثاني معناه إرساء قانون يجعل الانتقال من الأول إلى الثاني يتبع سبيلاً (قاعدة) يحدد نمط اشتغال السلسلة كلها[45].

إن العادة التي تسمح لنا بتأويل سلوك معين، والقانون الذي يجعل من الحديد يتمدد بالنار، الفكر الذي يسمح لنا بالربط بين الطائرة كأصوات، والطائرة كوجود حقيقي، كل هذه العناصر تشتغل كثالث أي كثالثانية تسمح لنا بالتخلص من مقتضيات الوجود العيني والتحليق بعيداً عنه، أي خلق عالم تجريدي نفسر به الواقعي والمخيالي على السواء. وبناء عليه، فإن الثالثانية هي أداة الإنسان في التخلص من التجربة الفردية وإسقاط السنن كتكثيف لمجموع التجارب الفردية، ذلك أن الإمساك بالأول والثاني لا يتم إلا من خلال الثالثانية إننا نعيش الأحاسيس ونعيش الوجود من خلال هذه المقولة.

على ضوء المعطيات السابقة يمكن القول إن الشرط الأساسي لتداول المعنى، ولإنتاج الدلالة يكمن في وجود عنصر يقوم بتنظيم معطيات التجربة العادية وفق مصفاة تتطابق مع الذاكرات الفردية، بحيث إن كل ذاكرة تتحدد من خلال ذاكرة المجموع «فالمقولة الثالثة لعناصر الظواهر تشتمل على ما نسميه بالقانون عندما نتأملها من الخارج فقط. أما حين ننظر إلى وجهي العملة فإننا نسميها فكراً، فالأفكار ليست لا نوعيات ولا وقائع، وليس بمقدور أية مجموعة من الوقائع أن تنتج قانوناً، ذلك أن القانون يتجاوز الواقعة المتحققة»[46].

44- SAVAN، المرجع السابق، ص: 11.

45- المرجع نفسه، ص:ط 12.

46- بورس، المرجع السابق، ص:81- 82.

مفهوم العلامة عند «بورس»:

إن العلامة في تصور «**بورس**» هي الوجه الآخر لإواليات الإدراك، لذا لا يمكن تصور سميائيات مفصولة عن عملية إدراك الذات وإدراك الآخر، إدراك «الأنا» وإدراك العالم الذي تتحرك داخله هذه «الأنا». فالتجربة الإنسانية، تشتغل بكافة أبعادها كمهد للعلامات: لحياتها ولنموها ولموتها أيضاً. فلا شيء يفلت من سلطان العلامة، ولا شيء يمكن أن يشتغل خارج نسق محدد له سمكه وطرق إنتاجه لمعانيه، ولا وجود لشيء يحلق حراً طليقاً لا تحكمه حدود ولا يحد من نزواته نسق. وهكذا فإن الكون في تصور «بورس» يَمْثُل أمامنا باعتباره شبكة غير محدودة من العلامات، فكل شيء يشتغل كعلامة، ويدل باعتباره علامة ويدرك بصفته علامة أيضاً، ولإدراك هذا الترابط الوثيق بين فعل الإدراك كما تصفه المقولات وبين الشكل الوجودي للعلامة، لابد من تحديد عناصر العلامة والكشف عن أشكال وجودها.

فالعلامة هي **ماثول** (Représentamen) يحيل على **موضوع** (**Objet**) عبر **مؤول** (**Interprétant**) وهذه الحركة هي ما يشكل في نظرية «**بورس**» ما يطلق عليه السميوز، أي نشاط ترميزي يقود إلى إنتاج الدلالة وتداولها، وبعبارة أخرى، إن السميوز هي المسؤولة على إقامة العلاقة السميائية الرابطة بين الماثول والموضوع عبر فعل التوسط الإلزامي الذي يقوم به المؤول، وعلى هذا الأساس، فإن السميوز تتحدد باعتبارها سَيرورة يشتغل من خلالها شيء كعلامة، وتستدعي استيعاب الكون من خلال ثلاثة مستويات: ما يحضر في العيان وما يحضر في الأذهان وما يتجلى من خلال اللسان.

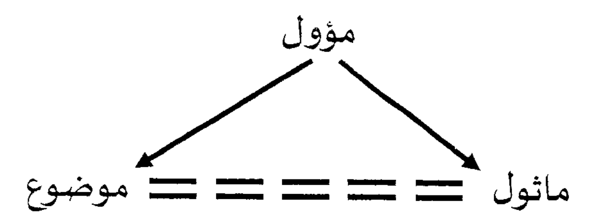
استناداً إلى هذا وجب النظر إلى العلامة باعتبارها وحدة ثلاثية المبنى غير قابلة للاختزال في عنصرين، فإذا كان «**سوسير**» يصر على استبعاد المرجع من تعريفه للعلامة ويعتبره معطى غير لساني، فإن «بورس» ينظر إلى المسألة من زاوية أخرى، فبناء العلامة يرتكز، في تصوره، على فكرة الامتداد التي تجعل من الكون بكل مكوناته وحدة لا تنفصم عراها، فما يؤثث الكون ليس أشياء مادية، بل علامات، ونحن لا نتحاور مع واقع مصنوع من ماديات، بل نتداول هذا الواقع من خلال وجهه السميائي، إننا نحيى داخل كون رمزي وبقدر ما يزداد النشاط الرمزي يتراجع الواقع[47].

47 - Ernest Cassirer : Essai sur l'homme, éd Minuit, 1975, p : 43.

ولهذا السبب، فإن الثلاثية هنا ليست مجرد إضافة عنصر ثالث يعتبر غائباً في تصور «سوسير»، كما لا تتعلق بالإحالة على مرجع، أي على سلسلة من الموضوعات التي تشتغل في استقلال عن الذات المدركة، أي خارج سيرورة السميوز، كما قد يوحي بذلك وجود شيء يطلق عليه «بورس» الموضوع. إن الأمر على العكس من ذلك يعود من جهة إلى تصور نظري يجعل من العالم بكافة أبعاده مهداً للعلامات، وهذا ما أكده «بورس» مراراً. فالتجربة الإنسانية تجربة كلية، إنها جسم عام يغطيه غلاف شفاف من العلامات يتحدد داخله الإنسان بأفعاله ومعتقداته وشكوكه ويقينه كعلامات يحيل بعضها على بعض داخل نسق شاسع يوضح نفسه بنفسه. إن هذه التجربة بأشكالها وعمقها وغناها هي المنطلق لمعرفة كنه العلامة وتحديد مجمل التعريفات والتصنيفات المصاحبة لها.

ويعود من جهة ثانية إلى كون كل عنصر داخل العلامة قادر على الاشتغال كعلامة أي قابل للتحول إلى ماثول يسقط خارجه موضوعاً عبر مؤول وهكذا دواليك. فالموضوع ليس شيئاً، إنه علامة لها نفس مقومات العلامة الأولى، ويمكن تفسير هذا التصور من خلال خاصيتين تعتبران أساسيتين في التصور البورسي لاشتغال ووجود العلامة:

- **الخاصية الأولى:** تعود إلى كون السميائيات عند «بورس» ليست مرتبطة باللسانيات وموضوع دراستها لا يختصر في اللسان، ذلك أن التجربة الإنسانية (واللسان جزء منها) هي موضوع السيميائيات البورسية.
- **الخاصية الثانية:** تعود إلى نمط التصور الذي يحكم العلاقة الرابطة بين الإنسان ومحيطه فهذه العلاقة تتميز بكونها غير مباشرة ويحكمها مبدأ التوسط (ما يطلق عليه «**كاسيرير**» الأشكال الرمزية) فالأشياء لا تدرك إلا رمزياً أي باعتبارها جزءاً من نسق من العلامات، ويتخذ الترابط بين العناصر الثلاثة المشكلة للعلامة الشكل التالي: أداة للتمثيل تستدعي الموضوع كشيء للتمثيل، وتستدعي مؤولاً كرابط بين العنصرين، أي ما يوفر للماثول إمكانية تمثيل الموضوع بشكل تام داخل الواقعة الإبلاغية:



الخط المتقطع يشير إلى أن العلاقة بين الماثول والموضوع ليست مباشرة بل تمر عبر المؤول.

وفي جميع الحالات، يمكن القول، استناداً إلى التحديدات السابقة، إننا أمام معرفة تنتشر في جميع الاتجاهات، ووجود العلامة هو وجود العنصر المنظم والمعد لهذه المعرفة.

إن العلامة تقوم بمهمتها تلك في مرحلة أولى عبر إعداد موضوعات قابلة لاستيعاب وتنظيم هذه المعرفة (وهذا دليل آخر على أن الموضوع يتجاوز العلامة) وتقوم بذلك في مرحلة ثانية من خلال إدراج فعل للتأويل (مؤول) يقوم بالكشف عن هذه المعرفة ويحدد مستوياتها، وهذا معناه أن الدلالة، باعتبارها سيرورة في الوجود وفي الاشتغال وفي التلقي، لا يمكن أن ندرك إلا عبر مستوياتها، أي أنماطها في التدليل وفي معرفة العالم وهو ما يحدد نمط إدراك الذات لعالم الأشياء، وهذا أمر بالغ الأهمية، فالمعارف المتولدة عن الإحالة الصافية (ماثول يحيل على موضوع خارج أي قانون أو فكر)، هي معارف تتميز بالهشاشة والغموض والتسيب، فهي بلا «**ذاكرة**» وغير قادرة على التحول إلى معرفة عامة، إنها مرتبطة بواقعة بعينها، وستختفي باختفاء الشروط التي أنتجتها، أما في الحالة الثانية، فإن الإحالة تتم وفق قانون أو فكر يجعل من الواقعة ذاكرة قابلة للتعميم. مثال ذلك أنك إذا قلت أو نطقت أمام شخص ما بكلمة «**شجرة**» ولم يكن هذا الشخص قد سمع بهذه الكلمة أو رأى الشجرة، فإنه لن يدرك من هذه الواقعة سوى مجموعة من الأصوات التي قد تثير لديه بعض الانفعالات أو الأحاسيس ولكنها لن تقوده قطعاً إلى إدراك أي شيء، لحظتها سيكون بإمكانك أن تأخذ بيديه لتريه شجرة على الورق أو في الواقع، وفي هذه الحالة فإنك لا تقوم إلا بربط ماثول (صورة أو شجرة فعلية) بموضوع (ما تتضمنه الصورة أو الواقع) لأن هذا الربط هو ربط «محلي» و«**مؤقت**» فما دام هذا الرجل لا يمتلك الشجرة فكرياً، فإنه لن ينظر إلى الواقعة إلا باعتبارها تجربة صافية خالية من الفكر، ولكن إذا «**بررت**» هذه العلاقة من خلال «**تجريد**» الواقعة وتحويلها إلى مضمون معرفي يتجاوز الواقعة العينية (النسخة بتعبير «**بورس**») فإنك تكون قد مددت هذا الشخص بـ «**فكر**» (أو قانون في لغة «**بورس**») يسمح له باستحضار كل ما يشبه هذه

الواقعة، أي أن الشجرة التي رآها منذ قليل تتحول عنده إلى نموذج عام، يستطيع من خلاله استحضار كل «**الأشجار الممكنة**» كيفما كانت الصور التي تحضر بها إلى الواقع، وهذا ما يقوم به المؤول، وتلك وظيفته داخل العلامة، وعلى هذا الأساس فإن «**التدليل**» لا يمكن أن يستقيم من خلال إحالة ثنائية التكوين، إن التدليل فعل ثلاثي يستدعي وجود ثلاثة عناصر مرتبطة فيما بينها: ماثول وموضوع ومؤول.

ذاك هو البناء العام للعلامة، وذاك هو موقعها داخل التجربة الإنسانية، وتلك هي وظيفتها في الإبلاغ والإدراك وإنتاج الدلالات، وعلينا الآن أن نعرف كل عنصر على حده لنكشف عن موقع ودور كل عنصر داخل هذا البناء الثلاثي.

☜ <u>**الماثول**</u>: يعرف «**بورس**» الماثول بقوله: «إن العلامة أو الماثول هي شيء يعوض بالنسبة لشخص ما شيئاً ما بأية طريقة وبأية صفة، إنه يخلق عنده علامة موازية أو علامة أكثر تطوراً، إن العلامة التي يخلقها أطلق عليها مؤولاً للعلامة الأولى، وهذه العلامة تحل محل شيء: موضوعها»[48].

وبناء عليه، يشتغل الماثول كأداة نستعملها في التمثيل لشيء آخر، إنه لا يقوم إلا بالتمثيل، فهو لا يعرفنا على الشيء ولا يزيدنا معرفة به، ذلك أن موضوع العلامة هو ما يجعل منها شيئاً قابلاً للتعرف، وهو في نفس الوقت، المعرفة المفترضة من خلال وجود باث ومتلقي[49]، ويستفاد من هذا التعريف أن الماثول:

- ✓ يحل محل شيء آخر.
- ✓ أداة للتمثيل.
- ✓ لا يوجد إلا من خلال تحيينه داخل موضوع ما.
- ✓ لا يستطيع الإحالة على موضوعه إلا من خلال وجود مؤول يمنح للعلامة صحتها. (توفير شروط التمثيل).

ولكي نبسط أكثر يمكن القول إن الماثول يقوم بنفس الدور الذي يقوم به الدال، حتى وإن كانت هناك اختلافات بين الأداتين، فمهمة الماثول كما هي مهمة الدال تكمن في التمثيل لشيء ما في

48- بورس، المرجع نفسه، ص: 121.

49- بورس، المرجع نفسه، ص: 123.

أفق منحه وضعاً تجريدياً أي مفهومياً، وبدون الماثول لا يمكن أبداً أن يتحول الشيء إلى علامة، مثال ذلك المتوالية الصوتية: ش/ج/ر/ة، فهذه المتوالية هي ماثول يحيل على المؤول /شجرة/، أي على مفهوم الشجرة.

☜ الموضوع: إن الموضوع هو ما يقوم الماثول بتمثيله، سواء كان هذا الشيء الممثل واقعياً، أو متخيلاً أو قابلاً للتخيل أو لا يمكن تخيله على الإطلاق، ويلخص «بورس» هذه الملاحظة بقوله: «إن موضوع العلامة هو المعرفة التي تفترضها العلامة لكي تأتي بمعلومات إضافية تخص هذا الموضوع»[50].

ويوضح «بورس» هذا التعريف بقوله: «إذا كان هناك شيء يحدد معلومات دون أن تكون لهذه المعلومات أدنى علاقة بما يعرفه الشخص الذي يستقبلها لحظة بثها (وستكون معلومة غريبة حقاً)، فإن الأداة الحاملة لهذه المعلومات لا تسمى علامة»[51].

فإذا كان الموضوع، لا يعين مرجعاً منفصلاً عن فعل العلامة ذاتها، فإنه لا يمكن أن يشتغل إلا كعلامة، وبعبارة أخرى، فإن الأمر لا يتعلق بموضوعات تتحرك خارج دائرة فعل السميوز، بل يتعلق الأمر بعنصر يعد جزءاً من العلامة وقابلاً للاشتغال كعلامة، وبناء عليه، فإن الحديث عن موضوع ما داخل إحالات السميوز لا يمكن أن ينفصل عن عملية الإبلاغ نفسها، فالباث والمتلقي يجب أن يمتلكا معرفة سابقة عن موضوع ما لكي يكون هناك حوار، وهذه المعرفة السابقة (في علاقتها بالمعرفة الإضافية) تتحدد من خلال سلسلة من العلامات السابقة، أي العلامات غير المتحققة داخل السياق الخاص للإبلاغ، والسياق الخاص هو الذي يحدد الموضوع الخاص للعلامة، وبتعبير آخر، من أجل رد هذا الموضوع إلى هذه العلامة وليس إلى تلك، يجب استحضار السياق الخاص الذي تندرج وتؤول ضمنه العلامة، ذلك أن العلامة لا توفر معرفة ما فحسب، بل نستطيع عبرها التعرف على شيء جديد[52].

50- بورس، المرجع نفسه، ص: 124.

51- بورس، المرجع نفسه، ص: 123.

52 - G. DeLedalle : commentaire, in Ecrits sur le signe, p : 218- 219- 220.

وفي ضوء هذا التعريف، يمكن التمييز بين معرفة مباشرة ومعرفة غير مباشرة (أي التمييز بين ما تفترضه العلامة وبين ما تحققه) فالمعرفة المباشرة هي تلك المعرفة المعطاة من خلال الفعل المباشر للعلامة. أما المعرفة غير المباشرة فهي تلك التي تدرك من خلال ما هو مفترض من خلال التحقق الخاص لهذه العلامة، أي من خلال سياقها البعيد.

ويطلق «**بورس**» على المعرفة الأولى: الموضوع المباشر. أما المعرفة الثانية فيسميها الموضوع الديناميكي. الموضوع الأول معطى من خلال العلامة بشكل مباشر. أما الثاني فهو حصيلة لسيرورة سميائية سابقة يطلق عليها «**بورس**» التجربة الضمنية. مثال ذلك الجملة التالية: «**شجرة طويلة**»، فالموضوع المباشر هو إسناد صفة الطول إلى الشجرة. وهو أمر يدركه كل من له معرفة باللغة العربية. أما أن تكون الشجرة دالة على الخصوبة أو الجنس أو الوطن أو الدين أو أي مضمون أسطوري آخر. فذاك أمر يتطلب معرفة بالثقافة التي سباغ ضمنها هذه الجملة.

☜ **<u>المؤول</u>**: يعتبر المؤول ثالث عنصر داخل نسيج السميوز، وهو عمادها وبؤرتها الرئيسة، فهو يشكل التوسط الإلزامي الذي يسمح للماثول بالإحالة على موضوعه وفق شروط معينة، فلا يمكن الحديث عن العلامة إلا من خلال وجود المؤول باعتباره العنصر الذي يجعل الانتقال من الماثول إلى الموضوع أمراً ممكناً. إنه هو الذي يحدد للعلامة صحتها ويضعها للتداول كواقعة إبلاغية، وإذا رمنا التبسيط قلنا إنه شبيه بالمدلول السويسري في صورته البسيطة، فهو الفكرة التي بموجبها يحيل ماثول على موضوع، أو هو التصور الذهني العام الذي نملكه عن الشيء الموجود في العالم الخارجي، وبعبارة أخرى، يمكن القول إن الماثول يحيل على موضوعه وفق قانون، ووجود القانون معناه الحد من اعتباطية الإحالة، فالمؤول يحيل على الموضوع وفق قانون، وإذا انتفى هذا القانون، فإننا سنعود إلى نقطة البدء، أي نعود إلى معطيات (أحاسيس ونوعيات) مجسدة في وقائع ولا حد لهذه الوقائع ولا ضابط.

وبناء عليه، إذا كانت عملية الإحالة ليست اعتباطية - فكل تأويل يتم داخل دائرة ثقافية محددة - فإن المؤول يقوم بإرساء قاعدة للتأويل، وبهذا المعنى فإن المؤول ليس حراً في تأويله، إنه يترجم إلى لغة ما ما قيل في لغة أخرى[53].

53- دلودال، المرجع نفسه، ص: 218-2019- 220.

إن محدودية التأويل هاته تقرأ بلغة أخرى كتحديد لحقل ثقافي يسمح للذات المؤولة بتفضيل هذا التأويل على ذاك، من هنا، فإن انتقاء مؤول ما هو في نفس الوقت إلغاء لآخر، ما دام الانتقاء يحدد الدائرة التأويلية التي يتبناها الشخص المؤول.

فإذا كان المؤول عنصراً توسطياً، فإن التوسط معناه إلغاء للطابع المباشر للعلاقة بين الإنسان ومحيطه الخارجي، ذلك أن أي تأويل وأي سلوك إنما يتم استناداً إلى معرفة مسبقة تحدد للشيء موضوع التأويل موقعه داخل سنن معين (قسم من الأشياء).

وبناء عليه، يمكن تحديد المؤول بأنه مجموع الدلالات المسننة من خلال سيرورة سميائية سابقة ومثبتة داخل هذا النسق أو ذاك، وبعبارة أخرى، إنه تكثيف للممارسات الإنسانية في أشكال سميائية يتم تحيينها من خلال فعل العلامة، سواء كانت هذه العلامة لسانية أو طبيعية أو اجتماعية.

وبما أن الممارسة الإنسانية تتسم بالغنى والتحول وتحيل على الضمني والكامن والمستتر، فإن الدلالة تتميز بالتعدد والغنى، ولا يمكن للواقعة أن تدل من خلال مستوى واحد. ولهذا السبب عمد «بورس» إلى التمييز بين مستويات في التأويل: ما تقترحه العلامة في صيغتها البدئية، وما يأتي من الثقافة كمعان متوارية عن الأنظار، وما ينظر إليه باعتباره جنوحاً للذات المؤولة إلى الاستقرار على مدلول بعينه.

استناداً إلى هذا ميز «**بورس**» بين المستويات الدلالية التالية:

- مستوى دلالي أول ويطلق عليه المؤول المباشر، والمؤول المباشر في مصطلحية «**بورس**» يعين المستوى المعنوي الذي تقترحه العلامة بشكل مباشر، ويتم الكشف عنه من خلال إدراك العلامة نفسها، وهو ما نسميه عادة بمعنى العلامة، إنه يتحدد باعتباره ممثلاً ومعبراً عنه داخل العلامة، إن وظيفته الأساس هي إعطاء نقطة الانطلاق للدلالة، أي إدخال الماثول داخل سيرورة السميوز، فالجملة السابقة «**شجرة طويلة**» تدرك باعتبارها إحالة على نبات له جذور عميقة وأغصان تشق السماء وهو موصوف بالطول.

- مستوى دلالي ثان، ويتشكل هذا المستوى الثاني من خلال استحضاره لمعطيات معرفية ليست معطاة بشكل مباشر مع العلامة، إنها ذاكرة أخرى بقوم المؤول الدينامي، وهو المستوى

الثاني، بتنشيطها لكي تسلم العلامة مجمل أسرارها. وبعبارة أخرى، فإن المؤول الديناميكي هو كل تأويل يعطيه الذهن فعلياً للعلامة[54].

انطلاقاً من هذا التصور، فإن المؤول الديناميكي يؤسس على أنقاض المؤول المباشر ولا يمكن أن يوجد إلا من خلال وجود الأول، فعندما يتخلص المؤول الديناميكي من مقتضيات المؤول المباشر، فإنه ينطلق نحو آفاق جديدة تضع الدلالة داخل سيرورة اللامتناهي، إننا مع المؤول الديناميكي نخرج من دائرة التعيين لندخل دائرة التأويل بمفهومه الواسع، وبتعبير «**رولان بارث**» لا يمكن تصور إيحاءات دون تقرير، فما يضمن الإحالات الجديدة استقبالاً هو هذه المادة المعرفية الثابتة، وهي النواة الدائمة الضرورية لكل تواصل.

ومن جهة ثانية، فإن دخول المؤول الديناميكي سيحول السميوز إلى سلسلة لا تنتهي من الإحالات: من علامة إلى علامة ضمن سيرورة تأويلية لا تتوقف عند نقطة بعينها، فمن أجل تحديد مؤول علامة يجب فعل ذلك من خلال علامة أخرى وهكذا دواليك، والنتيجة أننا أمام سيرورة سميوزية لا متناهية تعد الضمانة الوحيدة لتأسيس نسق سميولوجي يوضح نفسه بنفسه، من خلال إمكاناته الذاتية ومن خلال أنساق قلب متتالية يشرح بعضها بعضاً[55].

- المستوى الدلالي الثالث: وهذا المستوى من طبيعة خاصة، فهو لا يشكل مستوى دلالياً بالمعنى الحرفي للكلمة، لأنه ليس مستقلاً عن حركية المؤول الديناميكي وعما يقترحه من إحالات، إلا أنه يعد قوة مضادة تكبح جماح هذا المؤول وتضع قاطرة التأويل فوق سكة بعينها، إنه يقترح على الذات المؤولة خانة تأويلية تمنحها الراحة والاطمئنان، ويطلق «بورس» على هذا المستوى المؤول النهائي. إن وظيفته الرئيسة هي الوقوف في وجه القوة التأويلية المدمرة التي يطلق عنانها المؤول الديناميكي.

وعلى هذا الأساس، إذا كان المؤول الديناميكي هو المسؤول عن الدلالة لأنه هو الذي يوفر المعلومات الضرورية لعملية التأويل بحصر المعنى، فإنه يقوم في نفس الوقت بإدخال الدلالة داخل

---

54 - Theresa Calvet de Maghlhaes: signe ou symbole, introduction à la sémiotique de C.S Peirce, éd Louvain laNeuve et Madrid 1981, p : 174.

55 - Umberto Eco : la structure Absente, introduction à la recherche sémiotique, éd Mercure de France, 1972, p :66.

سيرورة اللامتناهي، فالسيرورة السيميائية هي سلسلة من الإحالات اللامتناهية التي لا يمكن، نظرياً على الأقل، أن تتوقف في نقطة بعينها، فكل تعيين هو في الوقت نفسه تكثيف للفعل في أشكال تحمل في داخلها إمكان تحققها جزئياً أو كلياً، إلا أنها تعد في الممارسة سيرورة محدودة ونهائية، فالعادة التأويلية تقوم بشل حركتها، تلك العادة التي نملكها في إسناد هذه الدلالة إلى تلك العلامة داخل سياق مألوف لدينا[56].

إن الفوضى التي قد يحدثها المؤول الدينامیكي (من حيث إنه مرتبط بمعرفة واسعة وغير محدودة لا يمكن أن تتوقف من تلقاء نفسها، ولا يوجد داخل هذا المؤول ما يوحي بإمكانية التوقف عند دلالة بعينها، إن إيقاف هذه الحركة لا يتم إلا من خلال الاستعانة بمنطق آخر للتدليل، أو إن شئنا القول، إرساء دعائم سياق خاص يستدعي الانتقاء والحذف والتحجيم، وتلك هي مهمة المؤول النهائي كما يرى ذلك «بورس»، فهو الوقع الذي نولده العلامة في الذهن بعد تطور كان للفكر[57].

فما كان يبدو لا محدوداً يتحول من خلال المؤول النهائي إلى حركة محكومة بقوانين محددة كل إحالة مندرجة ضمن منطق خاص للإحالة. فداخل سيرورة تأويلية معينة يجنح الفعل التأويلي إلى تثبيت هذه السيرورة داخل نقطة معينة يمكن النظر إليها باعتبارها أفقاً نهائياً داخل مسار تأويلي ما يقود من تحديد معطيات دلالية أولية (مؤول مباشر)، إلى إثارة سلسلة من الدلالات المتنوعة (مؤول دينامیكي)، ليصل في نهاية الأمر إلى تحديد نقطة إرساء دلالية (مؤول نهائي) ويعد هذا الأفق شكلاً نهائياً ستستقر عليه السيرورة التأويلية، إن الأمر يتعلق بما يسميه «بورس» بالعادة، فالعادة تجمد مؤقتاً الإحالة اللامتناهية من علامة إلى علامة أخرى لكي يتسنى للمتكلمين الاتفاق على واقع سياق إبلاغي معين، إن العادة تشل السيرورة السميائية فهي عالم «الأفكار الجاهزة» ولكن العادة هي وليدة علامات سابقة، ولهذا فإن العلامات هي التي تؤدي إلى تدعيم أو تغيير العادات[58].

ولعل هذا ما لا يجعل من «النهائية» مضموناً زمنياً يتحدد داخله المؤول النهائي باعتباره مصدراً لإنتاج دلالات لا سلطة للزمان عليها، إن «النهائية» هنا تتعلق ببداية ونهاية مسار تدليلي ما،

---

56 - Nicole Everaert Desmedt : Le processus interprétatif, introduction à la sémiotique de C S Peirce, éd Mardaga Bruxelles, 1990, p : 42.

57 - Theresa Calvet de Maghlhaes : signe ou symbole, p : 174.

58 - Nicole Everaert- Desemedt : Le processus interprétatif, p.p : 42- 43.

وما يبدو كنهاية منطقية لمسار، سيتحول إلى نقطة بدئية داخل مسار آخر، إنه الرغبة الدفينة واللاشعورية التي تستشعرها الذات المؤولة في الوصول إلى دلالة بعينها انطلاقاً من سيرورة تدليلية بعينها، أو هو محاولة الذات لخلق «محميات دلالية» تريحها من عبء المتسيب واللامحدود واللا قار من خلال الرسو على موقف دلالي بعينه.